الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٦١

الثلاثاء ، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحتويات

الصفحة

البند ٢٦ من جدول الأعمال :
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين تقرير الأمين العام (تابع) ١٢٦٩

الرئيس : السيد عصمت ط . كتّاني (العراق)

البند ٢٦ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين : تقرير الأمين العام (تابع)

١ - **السيد ساري** (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : للمرة الثالثة على التوالي تدرس الجمعية العامة الحالة في أفغانستان ، وهذه ليست ممارسة روتينية ، ولكنها توضح مدى قلقنا الشديد بشأن موضوع يهم السلم والأمن الدوليين . ان هذا القلق الذي يشعر به بلدي مفروض ، علاوة على ذلك ، لقضايا تتعلق بالمبدأ والتضامن والحفاظ على السلم في العالم . ومن ناحية أخرى ينبغي أن نلاحظ أن ما حدث في أفغانستان يمكن أن يمتد الى بلدان أخرى تمتلك وسائل دفاع محدودة .

٢ - وكما نوهت ، ذاكراً الأسباب ، فإن هناك أولاً قضية المبدأ إن ميثاق الأمم المتحدة الذي التزمنا به جميعا يحظر التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة أخرى ، كما يحظر استخدام القوة لتسوية الخلافات بين الدول . ويتبع ذلك قضية التضامن . ان أفغانستان وهي عضو في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز تستحق كل دعمنا ومساعدتنا في الظروف الصعبة التي تمر بها حاليا . ويتبع أخيراً قضية الحفاظ على السلم في العالم . واذا لم نأخذ حذرنا ، فان ما يحدث في أفغانستان قد يصبح مشروعاً دوليا ومن شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين لخطر أكبر مما هما عليه الآن .

٣ - لقد أعربت السنغال في مناسبات عديدة عن قلقها ازاء انتشار أعمال التدخل العسكري الأجنبي ، وحثت المجتمع الدولي على أن يتخذ تدابير فعالة لوضع حد لها ، والا فاننا سوف نبتعد يوما بعد يوم عن الأغراض والمبادىء الواردة في الميثاق .

٤ - ولحسن الحظ لقد أعرب المجتمع الدولي في بيانات وقرارات متعددة صدرت عن محافل مختلفة عن أسفه لهذه الأعمال وقام بشجبها . فأولاً ، أكدت الجمعية العامة مرة أخرى في قرارها دإط - ٢/٦ الصادر في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ خلال الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة الخاصة بأفغانستان على « ان احترام السيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة مبدأ أساسي في الميثاق ... » وطالبت كذلك : « بالانسحاب الفوري غير المشروط والكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان لتمكين شعبها من تقرير شكل حكومته واختيار نظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بحرية ودون أي تدخل خارجي أو تخريب أو قمع أو ضغط من الخارج أيا كان نوعه » .

٥ - وقد لاحظ رؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة من جانبهم بقلق بالغ في دورة القمة السادسة التي عقدت في هافانا في ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ : « ان التدخل في الشؤون الداخلية للدول قد أصبح أحد الأشكال الرئيسية للعدوان ضد حركة دول عدم الانحياز[١] » . ان الوضع في أفغانستان اليوم يبرر هذا القلق لأنه يشكل تهديدا مباشرا لوجود الحركة التي من بين أهدافها الرئيسية البقاء خارج التكتلات العسكرية المتنافسة . لهذا السبب فان مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في شباط/فبراير الماضي ، وكذلك اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد هنا في ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي ، قد أشارا الى ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان ، واحترام الوضع غير المنحاز لهذا البلد . [انظر *A/36/116* والتصحيح *A/36/566* أيضاً] .

٦ - وعلى نهج الأفكار ذاتها ، شكل مؤتمر وزراء خارجية البلدان الاسلامية الحادي عشر الذي عقد دورته في اسلام أباد في باكستان ، في آيار/مايو ١٩٨٠[٢] ، لجنة مخصصة مكلفة بالمشاركة في البحث عن تسوية شاملة لأزمة أفغانستان ، وأكدت نفس الاهتمامات في مؤتمر القمة الاسلامي الثالث الذي عقد في مكة - الطائف في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ [*A/36/138*] ، وفي دورة وزراء خارجية البلاد الاسلامية التي عقدت في بغداد في حزيران/يونيه من العام ذاته ، [*A/36/421*] .

٧ - ان الأمين العام ، الذي اوجه له تقديري على التقرير الوارد في الوثيقة *A/36/653* بشأن الجهود التي بذلت وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧/٣٥ الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، يستحق التشجيع على مبادراته .

٨ - أخيراً ، فان المجموعة الأوروبية قد اعتمدت مؤخراً سلسلة من المبادرات الرامية الى تسوية أزمة أفغانستان .

٩ - وكما لاحظتم ، فان النوايا الطيبة ، والقرارات ذات الصلة متوفرة في مجال البحث عن تسوية عادلة وشاملة للمشكلة

Digitized by UNOG Library

الأفغانية. إن المبادىء المعلنة من قبل الجمعية، في قراريها دإط ٢/٦ و ٣٧/٣٥ وهي : احترام جميع الدول لسيادة وسلامة أراضي والاستقلال السياسي لأفغانستان ووضعها غير المنحاز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد ، وانسحاب القوات الأجنبية والعودة الاختيارية للاجئين ، وهذه المبادىء تشكل في الواقع اطاراً قيماً لتسوية ذلك النزاع . واذا ما لقيت هذه المبادىء نوايا طيبة وارادة للتعاون التي تم التعبير عنها اصبح الطريق مفتوحاً لتطبيقها .

١٠ ـ وفي هذه المرحلة من مناقشاتنا ، فان من واجب المنظمة ومسؤوليتها أن تمهد السبل والوسائل الكفيلة بتنشيط الجهود التي قامت بها بلدان عديدة ومجموعات من البلدان ، والرامية الى التوصل الى تسوية سياسية . وهذا يعني أن هدفنا في هذه الدورة يجب أن يكون ، قبل كل شيء ، تعيين الاجراءات والأجهزة التي تتولى العملية التي يجب أن تؤدي الى مفاوضات من أجل التوصل الى تسوية عادلة وشاملة لهذه المشكلة .

١١ ـ ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليجدد تأييده لجهود السلام التي تم بذلها على مستويات مختلفة . ونحن مقتنعون بأن الاستمرار في محاولة ايجاد حل بعيد عن الوسائل السلمية التي وردت في الميثاق من شأنه أن يصعد من النزاع ويزيد من حدة التوتر في المنطقة .

١٢ ـ ومما لا شك فيه أن للنزاع الافغاني أبعادا اقليمية ودولية ، ولكن يجب ألا يقودنا هنا الى اغفال بعده الوطني . ويجب على كل جهد للسلام أن يضع في اعتباره الجانب الوطني للمشكلة وهذا يعني تهيئة الظروف التي تمكن الشعب الأفغاني بكل عناصره واتجاهاته من أن يختار بحرية نظامه السياسي الاجتماعي . وهذا يفترض بالطبع أن تدخل جميع الأطراف المعنية في حوار صريح مخلص وبناء ، بعيدا عن كل هوى أو عاطفة ، ومن شأنه أن يسهم في تحقيق التفاهم المتبادل . وإن من واجبنا ومن مسؤولياتنا أن نساعدهم . ونأمل أن يفهموا أخيراً أن هذا هو الطريق الوحيد الذي يحفظ لهم كرامتهم ويخدم بلدانهم وقضية السلم كذلك .

١٣ ـ ونظراً لكل هذه الاعتبارات ، فان وفدي يؤيد تماما مشروع القرار *A/36/L.15* . ان اعتماده وتطبيقه الدقيق سوف يساهمان بشكل كبير في البحث عن حل مُشرِّف للمشكلة الأفغانية .

١٤ ـ **السيد ساثي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : قليلة هي القضايا التي اثارت في السنوات الأخيرة هذا القدر من تبادل الاتهامات العلني والمناقشات الجدلية في الأمم المتحدة كتلك التي نجمت عن الموقف في أفغانستان وحولها . ومع ذلك ، فاننا لا نجد في أي مجال آخر ذلك الفرق الكبير بين البيانات التقليدية والعمل البناء كما هو ظاهر في تلك القضية . وقد أحبطت الجهود المتتالية لتهدئة الموقف نتيجة لاتخاذ مواقف غير واقعية متعنتة وجدل قانوني بحت . ومثلما يحدث في مسرحيات العصور الوسطى العاطفية ، فاننا نشاهد ، مرة أخرى ، الجمعية العامة ممارسات مُبهمة لصياغات وعظية وادعاءات متبادلة يصاحبها أمل خفيف في أية نتيجة يمكنها أن تحوز قبولا عاما .

١٥ ـ وفي نفس الوقت ، فان حقيقة الموقف في جنوب غرب آسيا قد أصبحت أكثر تجهماً وأشد خطراً . وفيما يتعلق بأفغانستان فقد اتضح بشكل مؤلم أن هذه المسألة رغم أنها أصبحت في مقدمة الاهتمام الدولي فان التدخل بجميع صوره في الشؤون الداخلية لأفغانستان والذي نفى باستمرار بشكل غير مقنع لم يتوقف . كما أن انسحاب القوات الأجنبية لم يتحقق بعد وأن قوى خارجية اخرى تحاول استغلال الموقف لجر أمم المنطقة الى ترتيبات استراتيجية أوسع من شأنها أن تشكك في التزام تلك الأمم بسياسة عدم الانحياز . لقد تداخلت تلك القوى الخارجية بشكل متزايد في شؤون المنطقة مطبقة خططها الدبلوماسية المعقدة وضغوطها السياسية مما يزيد فقط من تفاقم التوتر وزعزعة الاستقرار بصورة أوسع نطاقا مجتاحة المزيد من بلدان المحيط الهندي .

١٦ ـ قد سببت تلك التطورات اهتماماً وقلقاً عميقين للهند . واننا نشعر بالقلق بشكل خاص لأن التطورات في أفغانستان كان لها أثر عكس اتجاه الأحداث في شبه القارة التي كانت حتى ذلك الحين تمنحنا قدرا من التفاؤل . ان دول شبه القارة مارست منذ عدة سنوات فترة من الاستقرار النسبي بعد فترة عداوات وانعدام الثقة وبدأت في اقامة علاقات منصفة لمصلحتنا المشتركة وزادت ثقتها بالمفاوضات الثنائية كوسيلة لتسوية المشاكل المعلقة . ان كون أن جميع بلدان المنطقة قد أصبحت أعضاء في حركة عدم الانحياز أعطانا أملا في أن المنطقة بأكملها ستكون بعيدة عن تنافس القوى الأجنبية ، وأن شعوب تلك البلدان بانعزالها عن رياح الحرب الباردة ، يمكنها القيام على تحقيق عملية اعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي دون أي تدخل خارجي أو تبعية . وكان املنا بأن قيام منطقة خالية من المنازعات سيساهم في توسيع نطاق مناخ السلم في العالم .

١٧ ـ واذا توقف هذا الاتجاه بسبب الاحداث في أفغانستان ، فان تطبيع العلاقات في المنطقة قد غدا أكثر صعوبة نتيجة لادخال عوامل خلافات بعيدة عن مشاكل المنطقة المباشرة . وبينما نجد أن المشاكل التي فرضها الموقف في أفغانستان كانت في حد ذاتها سببا للقلق ، فان اتخاذ مواقف مواجهة ، وادخال أسلحة متطورة ، من شأنها أن يضرا ببناء الثقة وبتعزيز الاستقرار على أساس من الانسجام والتعاون المتبادل بين دول المنطقة . ان الشك الذي تولد من تشجيع ودعم العناصر المنشقة وما ترتب عليه من تفاقم التوتر ، من شأنه أن يزيد من مخاطر المواجهة بين الدول العظمى ، وما يترتب على ذلك من استنزاف للموارد الاقتصادية والسياسية للبلدان المعنية . وعلاوة على ذلك ، فان هذا الموقف يشكل اغراء كبيرا لأولئك الذين يرغبون في احداث مزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة .

١٨ ـ لقد كانت للهند دوما علاقات ودية ووثيقة مع حكومة وشعب أفغانستان ، وكنا نشعر بقلق عميق واهتمام حيوي بالأمن والاستقلال وسيادة وسلامة أراضي ذلك البلد الصديق غير المنحاز ، واستمرينا في علاقاتنا التقليدية المثمرة رغم تقلبات التاريخ في كل الطرفين . ان اهتمامنا بالتطورات الحالية التي تؤثر على أفغانستان والمنطقة ناشىء من واقع أن أمننا ومصالحنا الوطنية تتأثر بشكل حيوي بالتطورات التي تمس أمن جميع جيراننا في شبه القارة .

١٩ ـ منذ أقل من شهرين ذكر وزير خارجية الهند ، خلال المناقشة العامة ، ما يلي :

« ان الهند قد أعربت باستمرار عن رفضها جميع أنواع التدخل والتداخل الخارجي في أي بلد . وقد عارضنا بشكل قاطع وجود قوات أجنبية في أي بلد وفي جميع البلدان . وهذا ، بالنسبة لنا ، يشمل أفغانستان ؛ في حين أنه بالنسبة لبلدان أخرى ، على ما يظهر ، يجب أن ينطبق على أفغانستان وحدها » [**الجلسة ١٥ ، الفقرة ٢١**] .

Digitized by UNOG Library

٢٠ ـ وخلال مشاوراتنا مع عدد كبير من الدول بشأن تلك المسألة ، فاننا أكدنا باستمرار على الحاجة الى منع تصعيد التوتر في جنوب غرب آسيا ، واتخاذ جميع التدابير لتهدئة الموقف ، وتمهيد الطريق للتوصل الى حل سياسي يقوم على الحوار بين الأطراف المعنية مباشرة ، التي يُعد تعاونها أمر حيوي لمنع الموقف من التصاعد . اننا نشعر أن مثل ذلك النهج ينبغي أن يتطلع الى تحقيق تسوية نهائية تأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة بالموقف الحالي بدلا من القاء اللوم على الماضي . وفوق كل شيء ، فان أطر مثل تلك التسوية السياسية يجب أن تقوم على عناصر متفق عليها من الجميع ، وأهمها الوقف الكامل لجميع أنواع التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومعارضة وجود القوات الأجنبية في أي بلد ، وتهيئة الضمانات الموثوقة والكاملة ضد جميع أشكال التدخل .

٢١ ـ ان هذه العناصر واردة في صياغات مقبولة لجميع بلدان عدم الانحياز في الفقرات ٨٢ و ٨٣ من اعلان نيودلهي الذي اعتمده في شباط/فبراير من هذا العام وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز [انظر A/36/116] . وفي اجتماع نيودلهي أيضا عين الأمين العام ممثله الشخصي للقيام بجهود لتسهيل المفاوضات بين الأطراف المعنية بغية تحقيق تسوية سياسية . وكان املنا أن تتخذ الأطراف المعنية بعد مؤتمر نيودلهي خطوات لإزالة الجمود عن الموقف وتمهد الطريق نحو مفاوضات جوهرية . وبينما كان هناك تقدير متزايد للحاجة الى الحل السياسي ، فانه من الواضح أن مثل ذلك الحل يمكن أن ينبثق فقط من جو الثقة الذي يقوم على حقائق الموقف وبعد تمحيص دقيق للجوانب العالمية والاقليمية والوطنية للموقف وعلاقاتها المتشابكة . وفي هذا الصدد ، فاننا نذكر بمقترحات ٢٤ آب/أغسطس من جانب حكومة أفغانستان [انظر A/36/45] كخطوة أخرى في سبيل التوصل الى حل للمشكلة . وحتى الآن ، فاننا نلاحظ بأسف إنه لم يطرأ أي تطور ملموس لتوقع اية مفاوضات جوهرية في المستقبل القريب .

٢٢ ـ ونحن نعتقد أنه لا لمناقشات ولا لقرارات معتمدة في الأمم المتحدة حتى الآن أية علاقة ذات مغزى بالحقائق والموقف في المنطقة . وبينما قام الأمين العام ببعض جهود جدية وبناءة لازالة العقبات بهدف يتيسر الحوار بين البلدان المعنية ، الا أن هذه الجهود واجهت منذ فترة مشكلات فنية يبدو أنه لا يمكن التغلب عليها . وفي الوقت نفسه فان شعب أفغانستان مستمر لازال يعاني من آثار هذا الوضع غير المستقر . اننا نعتقد أن اعتماد قرار آخر غير مقبول من بعض البلدان المعنية مباشرة ستكون له نتيجة عكسية . ان هدف اشتراكنا في هذه المناقشة الحالية هو أن نحث على ضبط النفس من جانب هؤلاء المعنيين مباشرة وكذلك من القوى الخارجية للعمل على تجنب أي تفاقم أو استغلال للموقف لأغراض لاحقة . ويحدونا الأمل الصادق في أن جهود الأمين العام ستكون ناجحة في ازالة العقبات الاجرائية التي منعت بدء الحوار حتى الآن . ان شعب أفغانستان وشعوب منطقتنا بأسرها لها مصلحة كبرى في نجاح جهود الأمين العام .

٢٣ ـ **السيد سليم** (تونس) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : منذ عام اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية كبيرة القرار ٣٧/٣٥ المتعلق بالحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين . وحتى الآن لم تتحسن الأحوال ، وليس هناك ما يدل على أننا على الدرب لحل مأساة أفغانستان وفقاً لمبادىء ومقررات المنظمة . وما تزال أفغانستان محتلة بقوات عسكرية أجنبية ، ومسرحا لمواجهات تزداد عنفاً ،وما يزال شعبها التواق الى السلام محروماً من حقه الثابت في تقرير المصير ويدفع ثمنا باهظا للاعتراف بهذا الحق .

٢٤ ـ وعلاوة على ذلك ، فان النزاع بآثاره الخطيرة على السلم والأمن الدوليين قد يتعدى في أي وقت حدود أفغانستان ليمتد الى بقية دول المنطقة . وفي الجلسة ٦٩ من الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة أعرب وفدي عن قلقه وتخوفه ازاء تدهور الحالة ؛ وأوضحنا أننا لا نستطيع ، بأي حال من الأحوال ، أن نقبل انتهاك وحدة أراضي أفغانستان أو التغاضي عن وجود قوات أجنبية على أراضي دولة ذات سيادة . كما أعربنا عن معارضتنا لسياسة الهيمنة في العلاقات بين الدول وتمسكنا بالمبادىء المنصوص عليها في الميثاق ، واختيارنا للحوار والتفاوض كحل للمنازعات .

٢٥ ـ وبالاضافة الى الاعتبارات القائمة على التضامن مع دولة اسلامية ومن العالم الثالث وعضو في المنظمة وفي حركة عدم الانحياز ، فان تونس ، في هذه الحالة كما في حالات أخرى ، تستوحي ايمانها الصامد من مبادىء الميثاق . لذلك ، فاننا نرفض أي مساس بالمبادىء الأساسية لسيادة واستقلال الدول والمساواة بينها بغض النظر عن اختلاف نظمها الاقتصادية أو الاجتماعية أو العقائدية . اننا نعترف بحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها واستقلالها ، وحقها في العمل على تحقيق تطلعاتها المشروعة .

٢٦ ـ ان الأحداث التي تدور في أفغانستان منذ ١٩٧٩ تشكل انتهاكا صارخا وغير محتمل لهذه المبادىء التي تعهدت بها جميع الدول الأعضاء في المنظمة والتي يتعين عليها الالتزام بها . ان عدم التدخل في شؤون الدول يعتبر في هذا الشأن أحد المبادىء الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية .

٢٧ ـ ان آثار التدخل السوفياتي في أفغانستان يمكن أن تكون مأساوية اذا لم تتحمل هذه الدولة العظمى مسؤوليتها كاملة باتخاذ التدابير الضرورية لتمكين شعب أفغانستان من اختيار حكومته وشكل النظام الذي يناسبه ، والنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الخاص به . ان موقف بعض الدول الكبرى التي تتخذ لنفسها الحق لتعديل التوازن الداخلي لجاراتها بالقوة ، امر لا يمكن الا أن يثير السخط والادانة العامة في العالم .

٢٨ ـ ان البلدان المحبة للسلام والعدالة والتي تؤمن ايمانا راسخا بمبادىء ومقاصد عدم الانحياز الأصيلة لا يمكنها الا أن تثور ضد الوضع السائد في أفغانستان . وباسم هذه المبادىء فان تونس قد انضمت بحزم الى هذا التيار العام الرافض .

٢٩ ـ ان سياسة الأمر الواقع والالتجاء الى القوة وتقسيم العالم الى مناطق نفوذ وعدم احترام أحكام الميثاق وعدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، تشكل للأسف أعمالاً نشاهدها يومياً ، وتعرض الأمن والاستقرار في العالم للخطر . ان هذه الأعمال ، في حد ذاتها ، تضر الى حد كبير بالانفراج في العلاقات الدولية . ويظهر ان هذا الانفراج الذي أوجد آمالا كبيرة ، وساعد على ارساء قواعد التعاون الفعّال بين الدول ذات النظم السياسية والاقتصادية المختلفة ، معرض للخطر في الوقت الحاضر . ان المسألة التي تشغلنا اليوم بسبب آثارها الدولية تتصل اتصالا وثيقا بهذا الموضوع .

٣٠ ـ ان التزامنا بالميثاق يدفعنا الى مضاعفة جهودنا للحفاظ على السلام أينما قام والدفاع عنه كلما هُدّد واعادة استتبابه اينما خرق . وهذا ينطبق على أفغانستان حيث يتجاهل احد مبادىء

Digitized by UNOG Library

الميثاق الأساسية رغم النداءات المتكررة الموجهة من كافة الجهات لسحب القوات الأجنبية من أفغانستان . ومهما كانت الايضاحات والاعتبارات المقدمة ، فانها لا تبرر تدخل قوات أجنبية في بلد مستقل ، وخاصة مشاركتها المباشرة في الشؤون الداخلية لهذا البلد . إن سابقة واحدة نقبل بها قد تصبح عُرفا خطيرا يهدد بصورة خاصة البلدان الصغيرة المعرضة أكثر من غيرها لهذا الخطر بسبب ضعفها .

٣١ ـ ان تصميم الشعب الأفغاني على رفض التدخل الأجنبي ومقاومته الصامدة والعدد الكبير المتزايد من اللاجئين يفرضان حقيقة أساسية يتعين أخذها في الاعتبار لإستتباب السلم والوئام في أفغانستان وفي المنطقة بأكملها . ان حل مشكلة أفغانستان لا يمكن أن يتحقق الا بخلق جو مناسب للحوار والتفاوض بين أطراف النزاع المعنيين . ان التسوية السياسية وحدها ، القائمة على سحب القوات الأجنبية وممارسة الشعوب حقها في تقرير المصير ، هي الكفيلة بايجاد حل موفق ونهائي لهذه المشكلة ، وهو الحل الذي يمكن أن يحظى بالضمانات الملائمة .

٣٢ ـ ان الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الشخصي ، والجهود التي بذلتها منظمة المؤتمر الاسلامي تستحق تقديرنا ، ويجب أن تستمر بنفس المثابرة والعزم .

٣٣ ـ ان مشروع القرار *A/36/L.15* المعروض علينا للنظر فيه ، والتي اشتركت تونس في تقديمه يحدد الطرق والوسائل الكفيلة بايجاد حل سياسي لمشكلة أفغانستان . وهو يتضمن أحكاما كفيلة بخلق جو موات للتفاوض ، ويشير الى المبادىء الأساسية للميثاق . ان تأييدنا لهذا القرار هو تعبير عن تمسكنا الشديد بأحكام الميثاق عن عزمنا على ايجاد تسوية سلمية عن طريق التفاوض ، كما أنه ايضا تعبير عن حرصنا الدائم على الحفاظ على الأمن والانفراج في العالم وتصميمنا على أن نرى الحق والقانون فوق القوة .

٣٤ ـ **السيد عمر الشيخ** (السودان) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : تتناول الجمعية العامة بندا ذا أهمية أساسية له آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين . ومن المؤسف حقا أن الحتميات التي اقتضت دعوة الدورة السادسة الاستثنائية الطارئة إثر التدخل السوفياتي المسلح في أفغانستان لا تزال قائمة مما يستدعي الجمعية العامة بحث البند للمرة الثالثة . ورغم انقضاء نحو عامين فان القوات الأجنبية لا تزال في أفغانستان منتهكة استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها والمبادىء الأساسية لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم قبول استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

٣٥ ـ ويحتفظ الاتحاد السوفياتي بقوات احتلاله في أفغانستان متحديا نداء الجمعية لاعادة سيادة ذلك البلد وتقرير مصيره . وبالنسبة لنا كأعضاء في المجتمع الدولي ، فان القضية المطروحة تتعلق بمبدأ هام في العلاقات الدولية وهو التدخل في الشؤون الداخلية واستمرار الاحتلال .

٣٦ ـ لقد أعلن وزير خارجية السودان في كلمته أمام الجمعية في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ ما يلي :

« ان على دول المنظمة .. أن تعي أن أي تغاض عن التدخل في شؤون الآخرين هو في الواقع إنكار لجميع الانتصارات التي حققتها الشعوب خلال نضال شاق وطويل ضد كافة اشكال الاستعمار والقهر والاضطهاد .

« إن مبادىء احترام الاستقلال الوطني لجميع الدول وسيادتها ووحدتها ، وحق الشعوب في الحرية وتقرير المصير نفقد معناها اذا سُمح لأي دولة .. أن تفرض نظامها أو عقيدتها على غيرها .. من الدول » . (**الجلسة ٢٢ ، الفقرتان ٢٣٩ و ٢٤٠**] .

٣٧ ـ ان المأزق المستمر في أفغانستان والآلام التي يعانيها شعبها هي في الواقع سبب قلق واهتمام لبلادي . ان النتائج الفورية للتدخل السوفياتي في أفغانستان واضحة تماما لنا . لقد اضطر ملايين اللاجئين الى النزوح الى ايران وباكستان المجاورتين . ان السودان ، باعتبارها دولة واجهت مشكلة تدفق اللاجئين من البلدان المجاورة ، تدرك تماما العبء الثقيل الذي يتحمله جيران أفغانستان في مثل هذه الظروف .

٣٨ ـ إن حركة عدم الانحياز ، التي يعتبر بلدي وبلد رئيس الجمعية العامة وعدد من البلدان الأخرى من مؤسسيها ، نشأت بسبب اهتمامنا بحق جميع شعوبنا في الحرية والاستقلال وحقها في اختيار بحرية أساليبها وأشكالها الخاصة للتنمية الداخلية ، وحقها في السيادة وسلامة أراضيها ، ورفضها رهن استقلالها . وأكدت تلك المبادىء منذ مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ ، كما أنها أكدت ارادتنا في مقاومة أية محاولات أو مخططات لجرنا الى مناطق النفوذ والأحلاف العسكرية . لقد طالبت بلدان عدم الانحياز في المؤتمر الوزاري في نيودلهي بالحاح بتسوية سلمية على أساس انسحاب القوات الأجنبية ، والاحترام التام لاستقلال وسيادة وسلامة أراضي أفغانستان ووضعها كدولة غير منحازة والاحترام التام لمبادىء عدم التدخل وعدم التعرض . وقد استطاعت منظمة المؤتمر الاسلامي أيضا أن تبين للعالم بأسره الأبعاد الخطيرة للغزو والاحتلال السوفياتي السافرين . وقد أدانته وطالبت بانسحاب كامل وغير مشروط للقوات العسكرية من أفغانستان ، كما ناشدت الاتحاد السوفياتي الاستجابة الى المطالب المشروعة للشعب الأفغاني والى حقه في تقرير المصير .

٣٩ ـ ان شعوب العالم الثالث تدرك مدى العون والتأييد اللذين يقدمهما لها الاتحاد السوفياتي في نضالها العادل ضد الاستعمار والفصل العنصري والصهيونية المهيمنة والتوسعية . بيد أن هذا التأييد لا يبرر احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان ولا انكار الحقوق الثابتة لشعب أفغانستان الذي لم يترك له الخيار الا في النضال ضد نظام لم يختره بحرية . ونحن نؤمن بأن الاتحاد السوفياتي باعترافه بحقوق الغير ، سوف يُرسي في ذات الوقت حقوقه وحقوق شعبه .

٤٠ ـ لقد قال الأمين العام في تقريره عن عمل المنظمة إن أزمة أفغانستان لا تزال تنطوي على تحد مختلف نوعا ما . لقد بذلت جهود كثيرة لتسهيل المفاوضات بين الأطراف المعنية توطئة لانجاز حل سياسي عادل يضمن للشعب الأفغاني أن يقرر مصيره بمنأى عن التدخل الأجنبي [**أنظر *A/36/1* ، الجزء الرابع**] . وفي هذا الصدد ، فاننا نرحب بتعيين السيد بيريز دي كويلار . ونود أن نعبر عن تقديرنا للجهود التي بذلها الأمين العام وممثله الشخصي . ويحدونا الأمل في أن تساعد مواصلة هذه الجهود على التغلب على المأزق الراهن ، وأن تشجع التقدم نحو الحل السياسي الذي دعت اليه منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز وقرارات الجمعية العامة .

٤١ ـ وان وفدي قد اشترك في تقديم مشروع القرار *A/36/L.15* والذي قدمه ممثل باكستان بالأمس . ان الأهداف الرئيسية لمشروع

Digitized by UNOG Library

القرار لا تزال متفقة مع تلك الأهداف التي انطوت عليها قرارات الجمعية العامة السابقة ذات الصلة والتي اشترك وفدي كذلك في تقديمها . كما أن مشروع القرار يتفق أيضا مع قناعتنا بأن أي حل لأزمة أفغانستان يجب أن يتضمن ما يلي : أولا ـ الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من أفغانستان ؛ ثانيا ـ الحفاظ على سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وطابعها غير المنحاز ؛ ثالثا ـ حق شعب أفغانستان في تقرير شكل حكومته واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بمنأى عن أي تدخل أو ضغط أو تهديد أو قسر خارجي ؛ رابعا ـ ايجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين من العودة طوعا الى ديارهم . لهذا فان أعضاء الجمعية العامة مدعوون الى تأييد مشروع القرار هذا تأييدا تاما . وهم اذ يفعلون ذلك انما يدللون مرة أخرى بوضوح على التزامهم بالمبادىء الأساسية للميثاق .

٤٢ ـ **السيد داشتسيرين** (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : تجد الدورة الحالية للجمعية العامة نفسها مضطرة مرة أخرى لمناقشة ما يسمى بمسألة « الحالة في أفغانستان » . لقد أوضح وفد جمهورية منغوليا الشعبية ، أكثر من مرة ، موقفه المبدئي فيما يتعلق بهذه المسألة . ان دراسة هذه المسألة ، رغم معارضة حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية الواضحة ، لا يمكن أن تعتبر إلا محاولة صارخة لجر الأمم المتحدة الى مدار الأعمال البغيضة التي تقوم بها القوى الامبريالية والمهيمنة للتدخل الصارخ في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وعضو كامل في الأمم المتحدة .

٤٣ ـ والواقع ، ان ما يسمى « بمسألة أفغانستان » التي يُدَّعى أنها تتطلب حلا ، هي ببساطة أمر لا وجود له . لقد إصطنعت وضخمت من قبل أولئك الذين لم يعدلوا عن مخططاتهم للاطاحة بالنظام الديمقراطي الشعبي ، وتدمير مكتسبات ثورة نيسان/ابريل لعام ١٩٧٨ . وهناك حقيقة أخرى لا يمكن دحضها وتجاهلها وهي أن الامبريالية تستخدم هذه الحملة الشعواء كذريعة لتوسيع نطاق تواجدها العسكري في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم والغنية بالموارد الطبيعية . ان هذه الأطماع العدوانية تكمن وراء محاولات دوائر الامبريالية والهيمنة لتقديم « المشكلة الأفغانستانية » الشهيرة على أنها مصدر لا لأزمة اقليمية فقط ، بل كذلك لأزمة دولية .

٤٤ ـ ولكن الوضع الحقيقي للأمور قد تبين في أفغانستان نفسها بشكل مقنع من خلال الاصلاح التقدمي الاجتماعي والاقتصادي الذي قامت به حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، والذي أمكن تحقيقه نتيجة للثورة الشعبية الديمقراطية التي فتحت حقبة جديدة في حياة شعب أفغانستان . ان أهداف ثورة نيسان/ابريل قد نجحت في التغلب على التخلف الذي دام قروناً عديدة . لقد اتخذت تدابير فعالة من أجل القضاء على الأمية وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء ، وتحسين مستوى المعيشة لكافة طبقات السكان ، وخاصة سكان الريف ، وتوزيع الأراضي على الفلاحين المعدمين وتوفير الأجهزة والتكنولوجيا الضرورية لهم . ان حدثا وطنيا هاما تمثل في تشكيل الجبهة الوطنية لأرض الآباء ، التي ضمت معظم فئات الشعب بهدف القيام بعمل مشترك خلاق لبناء مجتمع جديد .

٤٥ ـ ان الشعب المنغولي الذي عانى في الماضي من نير الاقطاع والسيطرة الأجنبية يُقدر تماما وضع الشعب الأفغاني ويرحب بالنجاحات التي أحرزها في مسيرته نحو التقدم الاجتماعي والدفاع عن مكاسب ثورته .

٤٦ ـ وبالرغم من النجاحات الباهرة التي حققتها جمهورية أفغانستان الديمقراطية بتطوير البلاد نحو التقدم والرفاه الاجتماعي ، فان الوضع حول أفغانستان مازال معقدا ومتوترا . فهناك محاولات مستمرة لتسلل عصابات مسلحة من المناهضين للثورة تلقوا تدريبهم في معسكرات خاصة في أراضي الدول المجاورة . وقد قررت الحكومة الحالية في الولايات المتحدة منذ تقلدها السلطة عدم اخفائها حقيقة أنها تزود اعداء الشعب الأفغاني بالأسلحة الأمريكية حينما أعلن الرئيس ريغان ، بعد شهرين من توليه السلطة ، أن في نيته زيادة كمية الأسلحة لما يسمى بالعصاة في أفغانستان . وما من شك في أن قرار واشنطن بتقديم « معونة » اقتصادية وعسكرية تبلغ ٣ بليون دولار الى باكستان فرضتها النية في تحويل هذا البلد الى قاعدة للأنشطة المعادية لأفغانستان ، كما ان زعامة بكين لم تتأخر في السير وراء واشنطن . وحسب التقارير الأخيرة في الصحافة الغربية فان هذه الأخيرة زودت باكستان بأسلحة تزيد قيمتها على ٢ بليون دولار ، كما ان الزيارة الحالية التي تقوم بها قيادات صينية عسكرية عليا الى اسلام أباد لها أهداف واضحة محددة رغم الادعاء بأنها « بعثة النوايا الحسنة » . ولقد بذل الكثير من المحاولات لجر دول أخرى الى المغامرة المعادية لأفغانستان كما تبذل محاولات لطرح مشكلة اللاجئين ـ وهي مشكلة لها طابعها المعين في ضوء الظروف الخاصة بهذا البلد ـ مما يجعلها تبدو كأن لا حل لها . وينبغي أن نضيف أيضا أن هذا أمر تود بعض الاوساط استغلاله بقدر الامكان وتحويله الى سلاح تستخدمه في كفاحها ضد أفغانستان .

٤٧ ـ هذه هي بالفعل صورة الأحداث التي تدور حول أفغانستان . اما فيما يتعلق بالموقف حول أفغانستان نتيجة للحرب غير المعلنة والقائمة ضد شعب أفغانستان من جانب قوى خارجية بالتواطؤ مع قوى رجعية داخلية ، فان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ترى أن الشروط الضرورية للتوصل الى حل سياسي متوفرة . ان ما نحتاج اليه هو توفر الارادة السياسية لدى مختلف الدول .

٤٨ ـ وكما هو معلوم ، فان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تفعل ما في وسعها للتوصل الى الاتفاقات المطلوبة . انها تقدم باستمرار مبادرات ومقترحات بناءة لاعادة الأوضاع الى حالتها الطبيعية . ان المقترحات الواردة في البيان الصادر عن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بتاريخ ١٥ آيار/مايو ١٩٨٠[٣] تعد في رأينا برنامجا واقعيا للتسوية السياسية للحالة التي تحيط بأفغانستان ، ولتطبيع علاقاتها مع جيرانها . ولقد شرح هذا البرنامج بالتفصيل في بيان جمهورية أفغانستان الديمقراطية بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨١ [*A/36/457*] .

٤٩ ـ ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، في بيان لوزارة الخارجية في ٣ أيلول/سبتمبر ، أيدت بصدق الاعلان الصادر عن حكومة أفغانستان كوثيقة هامة تفي لا بمصالح الطرف الأفغاني فقط وانما بمصالح الأطراف الأخرى أيضا . ومنغوليا تعتبر المقترحات الجديدة المقدمة من أفغانستان دليلا على سياستها الخارجية المحبة للسلام وعلى رغبة شعب أفغانستان الصادقة في استتباب سلام دائم في المنطقة ، واقامة علاقات حسن جوار مع جميع الدول المجاورة . وكما جاء في الاعلان ، فان جمهورية أفغانستان الديمقراطية قد اقترحت مراراً ، ولا تزال ، اجراء مفاوضات ثنائية مع كل من باكستان وايران . وهذا أمر طبيعي . ان المشكلات التي تواجه هذه الدول هي ذات طابع ثنائي بحت ، ويمكن حلها بطريقة ثنائية .

Digitized by UNOG Library

ورغم تفضيلها للمباحثات الثنائية التي تقدم أفضل توقعات للنجاح ، فإن جمهورية أفغانستان الديمقراطية اعلنت عن استعدادها في الوقت ذاته ، في اجراء مباحثات ثلاثية اذا ما رغبت باكستان وايران في ذلك . ان العقلية المرنة والبناءة التي اظهرتها جمهورية أفغانستان الديمقراطية تبدو أيضا في عدم اعتراضها على حضور الأمين العام أو ممثله الشخصي هذه المباحثات ، ثنائية كانت أو ثلاثية . وإننا نعرب عن ارتياحنا لأن الحوار بين جمهورية أفغانستان الديمقراطية وباكستان قد بدأ بالفعل ونأمل في أن يستمر بروح بناءة ، آخذاً بعين الاعتبار حقائق الوضع ومواقف الأطراف ، كما ان اشراك ايران في الحوار ؛ أو اجراء مباحثات منفصلة بين أفغانستان وايران سيساعد الى حد كبير .

٥٠ ـ ان رغبة جمهورية أفغانستان الديمقراطية الصادقة في حل المشكلات المعلقة تظهر في القرارات الملموسة التي اتخذتها حكومة هذا البلد . ففي مرسوم صادر عن مجلس الثورة في ١٨ حزيران/يونيه من هذا العام ، وفي وثائق رسمية أخرى تتعلق بالعفو العام ، أعلنت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية أنها سوف تضمن الحرية الكاملة والحصانة لجميع الأفغانيين الذين يعيشون في الوقت الحالي ، لأسباب معينة ، في أراضي باكستان وفي الدول المجاورة . وحين عودة هؤلاء الى الوطن تضمن الحكومة أمنهم وحريتهم في اختيار المكان الذي يرغبون العيش فيه ، ومشاركتهم على قدم المساواة في حل مشكلة الأرض على أساس الاصلاح الزراعي . وستوفر لهم جميع الشروط اللازمة للحياة الطبيعية والعمل المثمر والمشاركة في النشاط الاجتماعي . وستتمتع القبائل الرحل ورعاة المواشي بحق استخدام المراعي على أساس عادل ومنصف ، وبحق حرية التنقل في أنحاء البلاد . ومن البديهي أن انتقال الرحل الموسمي بين أفغانستان وباكستان سيسمح به دون عقبات . ان حكومة أفغانستان تعرب عن استعدادها لمناقشة النواحي العملية لهذه المشكلة مع جاراتها . وبهذا نعتقد ان الشروط الضرورية متوفرة لاجراء مباحثات بغية التوصل الى اتفاقات مناسبة .

٥١ ـ ويجب أن تتضمن التسوية السياسية عنصراً أساسياً هاماً هو وجود ضمانات دولية يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بالاتفاقات التي يتم التوصل اليها . ويمكن للأطراف المعنية مباشرة تحديد الدول التي توفر هذه الضمانات . ومما لا شك فيه أن يكون الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول الضامنة بالاضافة الى دول أخرى . ومن أجل التوصل الى اتفاق في أسرع وقت ممكن ـ لن تعترض حكومة أفغانستان على مناقشة المسائل المرتبطة بوضع الضمانات الدولية في الوقت الذي تجرى فيه المباحثات الثنائية أو الثلاثية . كما ان هناك امكانية لمناقشة هذه المسائل في مرحلة أولى عن طريق مشاورات غير رسمية متعددة الأطراف تنقل بعدها الى محفل دولي ملائم .

٥٢ ـ ومن الموضوعات المرتبطة ارتباطا وثيقا بالتوصل الى اتفاقات وتوفير الضمانات الملائمة هو موضوع انسحاب القوات العسكرية السوفياتية المحدودة من أفغانستان ، وهي القوات الموجودة هناك بناء على طلب الحكومة الأفغانية بمقتضى معاهدة الصداقة وحسن الجوار المبرمة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية أفغانستان الديمقراطية . ومن الواضح تماما أن الجدول الزمني لانسحاب القوات السوفياتية مرتبط مباشرة بسرعة التوصل الى تسوية سياسية ، مع ضمانات لوقف ارسال السلاح ، ولوضع حد لأي تدخل عسكري أو غيره في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية .

٥٣ ـ وفي هذا الشأن ، يود وفد منغوليا أن يؤكد على الأهمية القصوى للمقترحات السوفياتية المتعلقة بامكانية مناقشة المسائل المرتبطة بالحالة حول أفغانستان ، اذا رغبت الأطراف في ذلك ، في اطار موضوع أمن منطقة الخليج الفارسي . وبعبارة أخرى ، يمكن أن نعلن أنه لم يكن هناك توان من قبل جمهورية أفغانستان الديمقراطية والاتحاد السوفياتي في اتخاذ المبادرات . ومن المهم بمكان أن يتجاوب الطرف الآخر بالروح ذاتها .

٥٤ ـ وعلى أساس ما ذكرت آنفا ، فان الوفد المنغولي يعتقد بأن النظر في ما يسمى « بالمسألة الأفغانية » في الأمم المتحدة لن تساعد على ايجاد تسوية سياسية ، بل ستؤدي فحسب الى جعل التوصل الى مثل هذه التسوية أكثر صعوبة . أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.15 ، فانه في الواقع صورة طبق الأصل لقرار العام الماضي الذي اعترض وفدنا عليه بقوة باعتباره محاولة غير مقبولة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة .

٥٥ ـ **السيد سليمان** (عمان) : ان موقف عمان من الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين ، بصفة عامة ، وعلى منطقة الخليج بصفة خاصة ، موقف معروف ، وسبق توضيحه في الجلسة ٥ من الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة وفي المؤتمرات الاسلامية التي تلتها . وقد شاركت عمان ، في ادراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين كما انضمت أيضا الى الطلب المؤرخ في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ والمقدم الى رئيس مجلس الأمن لعقد اجتماع عاجل للمجلس لمناقشة هذا الموضوع وممارسة مسؤولياته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

٥٦ ـ ومن المؤسف ، ان العدوان المسلح على الشعب الأفغاني لا يزال مستمرا مع تضاعف حدته بالرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها هذه الجمعية بأغلبية ساحقة مطالبة الاتحاد السوفياتي بسحب قواته العسكرية فورا وبدون شرط من أفغانستان حتى يتمكن الشعب الأفغاني من اختيار حكومته ونظام حكمه دون قسر أو قهر .

٥٧ ـ ومن المثير للقلق والانزعاج أن دولة عظمى ترفض الالتزام بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والمبادىء الأساسية الملزمة لجميع الدول في أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن استخدام القوة أو التهديد بها ضد سيادة وسلامة أراضي أية دولة أو استقلالها أو بأي شكل لا يتفق مع مبادىء وأهداف منظمتنا هذه .

٥٨ ـ واليوم ، هناك أكثر من ٨٠ ألف جندي سوفياتي في أفغانستان لقمع ومحاربة الشعب الأفغاني نفسه الذي أدعت قوات الاحتلال أنها جاءت لنصرته . ومازال الملايين من اللاجئين يتوافدون خارج حدود أفغانستان فرارا من الدمار والخراب المستمر . ان ما يجرى في أفغانستان مصدر قلق لجميع الدول وخاصة الدول الصغرى التي تسعى جاهدة الى تطوير اقتصادياتها ومجتمعها في سلم وأمن وطمأنينة بعيدا عن التدخلات الأجنبية أو التهديد بها . وزيادة على انتهاك سيادة أفغانستان ، فان تواجد مثل هذا العدد الهائل من القوات الأجنبية المدعومة بأحدث وأفتك الأسلحة والمعدات الحربية قد أضاف بعدا خطيرا لأمن وسلامة منطقتنا . نسبة لأن هذا التواجد الأجنبي ، بالقرب من الطرق الملاحية الرئيسية في المحيط الهندي ، قد خلق توترا شديدا في منطقتنا مما يشكل ، اذا ما استمر ، تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

وتذهب هباء هنا المحاولات المخلصة والجادة لدول المنطقة لاستتباب الأمن والطمأنينة وارساء القواعد الصلبة للتعاون والتنسيق وعلاقات حسن الجوار . وتنبع من هنا ، أهمية مبادرات منظمة المؤتمر الاسلامي التي شاركت فيها عمان وذلك من أجل ايجاد حل لهذه الأزمة ، وما هذه المبادرات الا ثمرة جهود مخلصة ومساهمات ايجابية لاحلال السلام في أفغانستان وفي المنطقة ككل .

٥٩ ـ ولهذه الأسباب ، شارك وفد بلادي في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة *A/36/L.15* الذي يدعو الى الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من أفغانستان مؤكدا حق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي أو قسر أو تقييد من أي نوع ، ومع ايجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الأفغان من العودة طوعا الى ديارهم بأمن وكرامة ، وغني عن القول بأن هذه العناصر الأساسية للمشروع تتسق مع مبادىء وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

٦٠ ـ ويود وفد بلادي أن يشيد هنا بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الشخصي للأمين العام في الاتصال بالأطراف المعنية لتنفيذ ما جاء في قرار الجمعية العامة ٣٧/٣٥ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ بغية ايجاد حل للوضع في أفغانستان .

٦١ ـ والمجتمع الدولي مطالب اليوم أكثر من ذي قبل ببذل المزيد من الجهد لوضع حد للاحتلال واعادة السلام لأفغانستان وفق مشروع القرار الذي سبق وأن أشرنا اليه والمعروض الآن أمام هذه الجمعية الموقرة .

٦٢ ـ **السيد مؤمن** (جزر القمر) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : في العام الماضي عندما ناقشنا نفس هذا الموضوع ، قلت لنفسي إن الاتحاد السوفياتي بلد عظيم ويتصف قادته بالشجاعة والإباء . لهذا ، وبعد جميع الادانات التي سمعوها خلال المناقشات لن يسعهم الا الاستجابة الى رغبة الأغلبية العظمى لأعضاء هذه الجمعية ، وسحب القوات السوفياتية بدون تأخير من أفغانستان . ويالخيبة أمل وفدي اذ يرى أننا نناقش نفس الموضوع من جديد في هذا العام . ومن دواعي خيبة الأمل أن نرى احدى الدول العظمى ، وهي العضو في مجلس الأمن والمتمتعة بحق النقض ، تتحدى قرارات الجمعية العامة ، وتقيم نفسها على قدم المساواة مع أنظمة كتلك القائمة في جنوب افريقيا العنصرية واسرائيل الصهيونية التي ترفض بتعنت تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

٦٣ ـ اذا كان وفد جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية يأخذ الكلمة مرة أخرى حول هذا الموضوع ، فليس لأننا نود الاصغاء الى اصواتنا أو لرغبتنا في اعتلاء هذه المنصة ، ولكن لأننا كمعظم الأعضاء ، نشعر أننا اجتمعنا هنا مرة أخرى لمناقشة الحالة في أفغانستان وآثارها على الأمن والسلم الدوليين بعد مناقشتين سابقتين حول القضية ذاتها ، وبسبب حرصنا الشديد على مقصدين من أهم المقاصد التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلهما ، وأعني الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين والتمسك بحق الشعوب في تقرير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحرية بعيدة عن أي تدخل خارجي أو قسر . ونجد اليوم في أفغانستان أن هذين المقصدين للأمم المتحدة قد اهملا .

٦٤ ـ لقد نظرت هذه الجمعية المكّونة من ١٥٧ دولة عضواً في الحالة في أفغانستان لمدة سنتين كاملتين تقريبا وإن رد المجتمع الدولي على هذا التحدي قد يكون ذا أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل النظام العالمي . ومن المفيد لنا جميعا أن نأخذ في الاعتبار ان الأزمة الأفغانية لا تمس ذلك البلد وجيرانه المباشرين فحسب ، بل إنها تهدد الأسس ذاتها التي تقوم عليها الأمم المتحدة . ولن تكون نتيجة مداولاتنا ، بالتالي ، ذات أهمية بالغة بالنسبة لشعب أفغانستان وجيرانه المباشرين فقط ، ولكن لعدد كبير من دول العالم الصغيرة التي تشكل الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في هذه المنظمة .

٦٥ ـ اعتمدت الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ، القرار ٣٧/٣٥ بأغلبية ساحقة من ١١١ صوتا مدينة بصورة قاطعة العدوان السوفياتي ضد أفغانستان ، ومطالبة بالانسحاب الكامل والفوري لجميع القوات السوفياتية من أفغانستان . ولكن هذا النداء القاطع المعبر عن ارادة أغلبية شعوب العالم لم تستجب اليه حتى الآن الدولة العظمى المعنية . وعلى العكس من ذلك ، فان الحالة في أفغانستان ازدادت خطورة ، وشهد العالم تصاعدا خطيرا للصراع في هذا البلد . لقد صعّد شعب أفغانستان البطل مقاومته للقوات العسكرية الاجنبية ولنظام الحكم الذي فرض عليه . وتزايد عدد القوات السوفياتية في أفغانستان بشكل مكثف واستمرت اجراءات القمع ضد الشعب الأفغاني دون توقف كما اضطر أكثر من مليوني لاجىء الى البحث عن مأوى في البلدين الجارين باكستان وايران .

٦٦ ـ وبالرغم من ذلك ، فان الجماهير العريضة للشعب الأفغاني تقاوم ببسالة ، إخلاصا لتقاليدها العريقة في الحرية والاستقلال . وهذه المقاومة الخالصة الوطنية وغير المدفوعة من الخارج لا تقتصر على جزء خاص من أفغانستان وانما تشمل البلاد بكاملها . وشعب أفغانستان الأبي ، الذي لا يمتلك سوى أسلحة بدائية ، يواجه أسلحة متطورة لقوة عظمى في دفاعه عن حقوقه الوطنية الغير قابلة للتصرف . ويواصل كفاحه البطولي رغم تدمير مدنه وقراه ومساكنه ، وحقوله .

٦٧ ـ وفي العام الماضي كما في هذه السنة ، أثناء المناقشة العامة وحين مناقشة الحالة في أفغانستان أصرَّ ممثلو الاتحاد السوفياتي بأن الآلاف من القوات الأجنبية التي هبطت على أفغانستان يوم عيد الميلاد من عام ١٩٧٩ ، قد تم بناء على دعوة شعب ذلك البلد . وقد أثبت الشعب الأفغاني مع ذلك بصورة قاطعة للعالم أجمع أن هذه ادعاءات الاتحاد السوفياتي هذه لا أساس لها . فكيف فعلوا ذلك ؟ لقد فعلوه باظهار رفضهم للتدخل الاجنبي المسلح في شؤونهم الداخلية ، هذا التدخل الذي يرمي الى تمكين مجموعة سياسية معينة من فرض سيطرتها على ذلك البلد . ان آثار التدخل الأجنبي في أفغانستان لا تقتصر على الخسائر في الأرواح . وقد امتدت الى أسس الهيكل الاقتصادي ذاتها في دولة نامية فقيرة تحتاج الى تكريس كافة مواردها البشرية والطبيعية في سبيل الانماء الاقتصادي والاجتماعي .

٦٨ ـ والحالة في أفغانستان مقدمة لما يجب أن يتوقعه العالم فيما بعد . ان أفغانستان برميل بارود يهدد السلم والأمن في المنطقة . واذا لم يتوصل الى حل آني فليس هناك من ضمان بعدم انتشارها . ولقد لاحظنا في حالات كثيرة كيف تتحول الجمرة ، اذا لم يتم بعد اطفاؤها ، الى نار تمتد وتغطي المناطق المجاورة . والحالة في أفغانستان لا تختلف عن ذلك . ولهذا يحق لنا مطالبة كافة الدول المشاركة في ايجاد تسوية سلمية للقضية . وبالنسبة لمن يرغبون في اقناعنا بأن الحالة في هذا البلد سوف تعود الى طبيعتها عندما تكف الأيدي الاجنبية عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، ونعني بذلك باكستان وايران ، نود أن نقول لهم إننا أدرى بالأمور ؛

Digitized by UNOG Library

إننا نعلم أن شعب أفغانستان يكره النظام الحالي . وما من شك في أنه توجد في أفغانستان ثورة وطنية ضد القوات الأجنبية ، مهما حاول البعض التقليل من شأنها والقاء اللوم على من في الخارج . ان الحقيقة هي أن هناك معارضة شاملة ومرة للوجود السوفياتي في أفغانستان .

٦٩ ـ إن أية دولة تقدر استقلالها وحقوق مواطنيها لابد وأن تشعر بالقلق العميق ازاء آثار أحداث أفغانستان . وحينما تحركت طوابير الدبابات السوفياتية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، تم ببساطة تجاهل استقلال وسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة . أما بالنسبة لوفد جزر القمر ، فلا يسعنا الا أن نتخذ موقفا حازما فيما يتعلق بالأحداث في أفغانستان . ولا يمكن السماح بالعدوان السافر أو قبوله ، لأن ذلك يقوض بُنية السلم والعلاقات الدولية ويُشكك في التزاماتنا المقدمة بموجب الميثاق ، وخاصة مبدأ عدم استعمال القوة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

٧٠ ـ واذا سُمح للاتحاد السوفياتي بأن يغزو دولة مستقلة بدعوة من أقلية ضئيلة ، لصالح زعماء في المنفى ولغايات هي في مصلحته ، فما من دولة أخرى تستطيع أن تطمئن على استقلالها وسيادتها . وآثار هذا الحادث على السلم والاستقرار والتعاون الدولي خطيرة الآن كما كانت في كانون الأول/ديسمبر . وإن مرور الزمن لا يقلل من ضرورة سعي أعضاء المنظمة للبحث عن حل سلمي مقبول يعيد الأمور الى ما كانت عليه ويضمن عدم تكرارها ابدا في المستقبل .

٧١ ـ ولم يبد الاتحاد السوفياتي حتى الآن ، أي اهتمام بالتفاوض على أسس تكون مقبولة للشعب الأفغاني ولجيرانه . ان واضعي سياسة الكرملين يعلنون انه لن يتم انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان الا اذا وجد حل سياسي . ولكننا ـ نحن في وفد جزر القمر ـ على يقين من أنه لا يمكن أن يوجد حل سياسي للمشكلة الأفغانية طالما بقيت القوات السوفياتية في هذا البلد . لذلك ، فاننا نناشد الاتحاد السوفياتي أن يستجيب للنداءات الدولية وأن يسحب قواته من أفغانستان فوراً .

٧٢ ـ **السيد كرافتس** (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (**ترجمة شفوية عن الروسية**) : ان وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يود أن يبدأ كلمته مكرراً كلمة وزير خارجية أفغانستان شاه محمد دوست ، عندما تحدث خلال المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة ، حيث أعلن :

« ان أي مراقب محايد يزور أفغانستان في هذه الأيام ، يمكنه أن يرى بأن عينه انه رغم المصاعب الكبيرة التي فرضت على شعب أفغانستان من قبل أعداء الثورة الأفغانية ، والحرب غير المعلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية من جانب قوات الامبريالية والهيمنة والمرتزقة ، فان جمهورية أفغانستان الديمقراطية تحت قيادة الحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان قد قامت خلال فترة بسيطة من الزمن بتحقيق نجاح كبير في طريق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ...

« وكان بوسع جيش وشعب أفغانستان أن يقضيا على العصابات المناوئة للثورة منذ أمد ، لولا الدعم الذي قدمته لها دوائر الامبريالية والهيمنة ، بالاضافة الى بعض الأنظمة الاسلامية الرجعية » . [**الجلسة ٨ ، الفقرتان ٣٠٦ و ٣١٣**] .

٧٣ ـ ان أمثلة مقنعة لانجازات الشعب الأفغاني في بناء حياة جديدة وردت في بيان ممثل جمهورية أفغانستان الديمقراطية السيد ظريف في الجلسة ٥٨ . لقد حدثت تغييرات سياسية ايجابية جديرة بالذكر في عام ١٩٨١ . فقد أنشئت جبهة ارض الآباء الوطنية لأفغانستان وبدأ نفوذها يمتد الى جميع مجالات الحياة العامة . وهي تمثل بصفة خاصة جميع الطبقات الاجتماعية للشعب الأفغاني والمنظمات الرئيسية السياسية والعامة من الحزب الديمقراطي الشعبي الى المجلس الاعلى للقبائل ، الجيركا ، والمجلس الأعلى للعلماء ورجال الدين . كما اتخذت التدابير الفعالة لتنمية الاقتصاد ، ولرفع مستوى الانتاج الصناعي والزراعي للبلاد ولوضع اصلاحات في مجالات التعليم والعلوم والثقافة موضع التنفيذ . ويجرى العمل بنجاح لتنفيذ أهداف المرحلة الثانية من الاصلاح الزراعي . ويؤكد الاستقرار الذي تم التوصل اليه في هذا البلد العودة الجماعية ، الى جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، لأولئك الذين سبق أن غادروا من قبل في ظروف من القهر والخوف . واستجابة لنداء الحكومة الأفغانية الى جميع المواطنين المقيمين في بلاد أجنبية بصفة مؤقتة ، عاد عشرات الآلاف من الأفغانيين مؤخراً الى وطنهم . ان الشيء الوحيد الذي يحتاجه الشعب الافغاني وحكومته الآن هو عدم وضع عقبات أخرى في طريقه تمنعه من بناء حياة جديدة تمشيا مع مُثل ثورة نيسان/أبريل الوطنية الديمقراطية .

٧٤ ـ ان السبب الوحيد لوجود التوتر حول أفغانستان هو استمرار العدوان المسلح من الخارج وأشكال أخرى من التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية الذي قامت به القوى الامبريالية المهيمنة . وهذا هو بالتأكيد النوع من التدخل الذي اضطر حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية الى أن تناشد الاتحاد السوفياتي لمساعدة الجيش والشعب الأفغاني في رد العدوان الخارجي . ولسوء الحظ ، لا يسعنا الا أن نلاحظ ان الحرب غير المعلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية لم تخف وطأتها بل ازداد تصعيدها الآن واتخذت اتجاها أكثر خطورة بالنسبة لقضية السلام . ولم يبخل منظمو العدوان ضد أفغانستان لا بالأموال ولا بالأسلحة . فعمليات الولايات المتحدة السرية لمساعدة العناصر المضادة للثورة الأفغانية التي بدأت تحت كارتر اتخذت الآن طابعا مكشوفاً وتحولت في جوهرها الى سياسة رسمية لحكومة الولايات المتحدة ، كما أعلن ذلك الرئيس ريغان منذ الشهر الثاني لرئاسته . ولتسليح وتدريب قطاع الطرق في معسكرات بالأراضي الباكستانية خصصت الولايات المتحدة الامريكية هذا العام ، وفقا لتقارير الصحافة الغربية ، ما يقرب من مائة مليون دولار لهذا الغرض ، ولم يكن على وزير الخارجية هيغ ان يبذل الكثير من الجهد من أجل الحصول على موافقة بكين لتحويل الصين الى قاعدة عبور لمد العناصر المناوئة للثورة الأفغانية بالأسلحة ، وهي تشتمل على الأسلحة التي اشتراها الامريكان في مصر . ولقد أعلن رئيس مصر في مقابلة شخصية في الثاني والعشرين من ايلول/سبتمبر من هذا العام ان سلطات الولايات المتحدة الرسمية تقدمت اليه بمقترح لشراء أسلحة يرجع تاريخه الى كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٩ . وقال « لقد فتحت مخازني لهم » . كما نجد أيضاً أن المملكة المتحدة قد أسهمت بنشاط في تمويل العناصر المضادة للثورة الافغانية ، وقامت بتسليم الأسلحة للعصاة الأفغان . ووفقا لتقارير وكالة الأنباء الفرنسية ، نقلاً من مصادر واشنطن ، فان تنسيق الجهود بين المشاركين في التحالف ضد أفغانستان قامت به الوكالة المركزية للمخابرات الامريكية .

٧٥ ـ وقد يبدو أن واشنطن لا تستطيع أن تقبل ان قيام جمهورية أفغانستان الديمقراطية خلق دولة أهدافها الأساسية هي ان تعيش في

Digitized by UNOG Library

سلام وصداقة مع جيرانها ، بما فيهم الاتحاد السوفياتي ، وان تتمسك دوما بمبادىء عدم الانحياز في سياستها الخارجية . إن أفغانستان غصة في حلق الولايات المتحدة . لذا فان عدوانها على أفغانستان هو مجرد جزء من خطة عريضة لزعزعة استقرار الموقف في منطقة جنوب غربي آسيا والخليج الفارسي . إن لسياسة الولايات المتحدة هذه آثاراً خطيرة للغاية على السلم والأمن الدوليين . ان أعمال الولايات المتحدة الاستفزازية لا تهدد الشعب الافغاني فحسب ، بل تهدد شعوب البلدان الأخرى في المنطقة أيضاً .

٧٦ ـ ان وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مقتنع تماما بأن الشرط الأساسي لتسوية هذا الوضع السائد حول أفغانستان ، هو الوقف الكامل غير المشروط لجميع العمليات المسلحة وضمان عدم تكرارها ولأي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية .

٧٧ ـ ان البرنامج العملي البنَّاء لتسوية سياسية للوضع حول أفغانستان موجود ، وقد عرض في بيان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في ٢٤ آب/أغسطس من هذا العام . ان دراسة هذا البرنامج تبين بوضوح أن هناك رغبة مخلصة من جانب الحكومة الأفغانية للوصول الى تسوية مبكرة . ودللت على حسن نيتها وعن استعدادها لأن تأخذ في الاعتبار رغبات جيرانها . وبتوفر المرونة الكافية وحسن النية اللازمين لحل مثل هذه المشاكل المعقدة ، فان هذا البرنامج يحبذ اجراء مباحثات ثنائية بين أفغانستان وايران وبين أفغانستان وباكستان . كما ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية توافق أيضا على اجراء محادثات ثلاثية اذا ما رغبت ايران وباكستان في ذلك . ولا تعترض حكومة أفغانستان الديمقراطية على حضور الأمين العام أو ممثله هذه المحادثات . وبديهي أن موضوع المحادثات هو النواحي الدولية لمشكلة أفغانستان ، وليس الشؤون الداخلية لها .

٧٨ ـ ان العنصر الأساسي لتسوية سياسية وفقا للاقتراحات الأفغانية ، هو ضمانات دولية موثوق بها بالنسبة للاتفاقات المنجزة والهادفة الى وقف التدخل في شؤون أفغانستان . ويجب أن تشمل هذه البلاد الضامنة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وغيرهما من البلاد التي لا تلقى اعتراضاً من أفغانستان أو جيرانها . إن اتفاقاً لتسوية سياسية سيساعد على وضع جدول زمني وكيفية انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان بالاتفاق بين أفغانستان والاتحاد السوفياتي .

٧٩ ـ وفي رأي وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، فانه من المناسب أن تربط الاقتراحات الأفغانية بتخفيف عام للتوتر في المنطقة ، ولابد للتسوية من أن تأخذ في الاعتبار الوضع الحالي في منطقة المحيط الهندي والخليج الفارسي وتحويل هذه المنطقة الى منطقة سلم . كما أن اعفاء القواعد العسكرية الاجنبية فيها يمكن أن يسهم في تخفيف التوتر وتعزيز الأمن الدولي . ان وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد طَرْق حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية البناء لموضوع حل المشاكل المتعلقة بالوضع حول أفغانستان ويطالب ببدء محادثات مباشرة بين أفغانستان وباكستان وايران .

٨٠ ـ وخلال المناقشة العامة وفي هذه المناقشة ، قامت بعض الوفود بدعوة واسعة لاقتراح بعض دول أوروبا الغربية المتعلق بحل سياسي للوضع حول أفغانستان . ودون أن ندخل في تفاصيل هذا الاقتراح ، فاننا نود أن نبين انه غير واقعي لأنه ، مبدئياً ، لا يأخذ في الاعتبار الحكومة الشرعية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية . ومن المؤكد فان المسائل الداخلية المتعلقة بتشكيل حكومة هذا البلد والقضايا الداخلية الأخرى الخاصة به لا يمكن مناقشتها في محفل دولي ، وحل هذه المسائل يقع على الشعب الأفغاني وعليه وحده . ولقد حدد شعب أفغانستان اختياره منذ ثلاث سنوات عندما أيد ثورة نيسان/ابريل . وفي هذا الصدد فان وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لازال يعترض على مناقشة موضوع الحالة في أفغانستان في الأمم المتحدة . ان النظر في هذا الموضوع الذي فُرض على الجمعية العامة بالرغم من ارادة حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية الشرعية الواضحة ، يعتبر تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لهذا البلد ، ويتعارض مع المبادىء الأساسية للميثاق .

٨١ ـ ان مشروع القرار *A/36/L.15* المعروض على الجمعية العامة ، لا يتضمن أساسا لتسوية سياسية مقبولة بصورة عامة ، وإن اعتماده وتنفيذه سيُصعِّبان البحث عن وسائل وطرق لتطبيع الحالة في المنطقة وسيعيقان الحوار المقترح بين الأطراف المعنية . ولذلك فان وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية سيُصوت ضده .

٨٢ ـ **السيد راز (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية)** : ان ما يسمى بمسألة أفغانستان ، مازال مستغلا ومستخدما من قبل بعض الدوائر السياسية بهدف ابقاء التوتر في المنطقة ومنع ايجاد حل ملائم للمشاكل القائمة وبالتالي لاتخاذ خطوة اضافية تزيد من تدهور المناخ الدولي . وظنت هذه الدوائر انها وجدت في أحداث أفغانستان ذريعة جيدة لتبرير أعمالها وزيادة إخفاء خططها الخاصة ولتحويل انتباه الرأي العام العالمي عن أهدافها الحقيقية في المنطقة .

٨٣ ـ ومما يثبت ذلك ، ضمن أمور أخرى ، تصرفها ازاء موضوع تقرير مصير شعب أفغانستان الذي تطرحه كمحور لمناقشة « المسألة الأفغانية » . وطالما كانت أفغانستان ترزح تحت نير النظام الاقطاعي ، لم نجد من بينها من يهتم بمصير الشعب الأفغاني ، وإن القلق المعبر عنه اليوم بهذه البلاغة ، لم نلمسه حينذاك . ومنذ أن قرر شعب أفغانستان أن يستلم مقاليده ، واستلم الحكم وطنيون أفغان عازمون على تنفيذ سياسة اصلاحات ترمي الى اخراج البلاد من ظلمات العصور الوسطى ، ارتفعت أصوات للتشكيك في سلامة الطريق الذي اختارته البلاد وإبداء « القلق البالغ » بشأن مصير الشعب الأفغاني . ومنذ ذلك الحين ، بدأت عملية تهدف الى تقويض سلطة الحكومة المركزية مهما غلا الثمن واثارة القلاقل في داخل البلاد واساءة استعمال التقاليد والأعراف العريقة واستغلال النزعات القبلية لتناصب الحكومة العداء .

٨٤ ـ ولقد لاقت هذه العملية ، للأسف ، تأييداً من بعض دول المنطقة التي شعرت لذعر من تطور الأحداث السريع والتغيرات الهامة التي طرأت في المنطقة كما أدت الى تزايد اهتمام بعض الدول الكبرى بها . ان مسألة تقرير الشعب الأفغاني لمصيره ، هي قضية زائفة غير موجودة . ان شؤون البلاد في يد خيرة ابنائها ، وحكومة الجمهورية الديمقراطية الافغانية تحظى بتأييد فئات متزايدة من الشعب . ان الحدث الهام الذي ميز هذا التطور ، كان انشاء الجبهة الوطنية القومية في حزيران/يونيه الماضي التي ضمت ممثلي المنظمات الجماهيرية والمهنية ورجال الدين وزعماء القبائل والأقليات الوطنية ودوائر الأعمال والشخصيات البارزة في الحياة العامة . وفي الوقت الحالي فان مجتمعا جديدا قد قام في أفغانستان يفي بمتطلبات الأزمنة الحديثة ويأخذ في الاعتبار أيضا التقاليد الدينية والوطنية والتاريخية

Digitized by UNOG Library

والثقافية للشعوب التي تسكن أفغانستان .

٨٥ ـ ان الذين يثيرون ضجة كبرى حول مسألة تقرير المصير هذه ، يحاولون تبرير موقفهم بالاشارة الى وجود قوات سوفياتية في أفغانستان . ومع ذلك فاننا نذكر أنه حين قيام ثورة ١٩٧٨ لم يكن في البلاد جندي سوفياتي واحد . وعلى العكس فان عناصر مناهضة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان بدأت نشاطها بمجرد نجاح الثورة ؛ وبتشجيع وتأييد بعض الدوائر الأجنبية امكن لهذه العناصر ان تجذب الى صفوفها بعض فئات السكان التي لم تفهم بعد أهمية التحولات الجارية في البلاد . ولو أن حملة التسميم هذه اقتصرت على تشويه نوايا الحكومة وتحوير الحقائق أو التلاعب بالمعتقدات الشعبية لباءت جهودها بفشل ذريع منذ زمن طويل . ولكن العناصر الاقطاعية والرجعية في قلب المجتمع الأفغاني حظيت بالتأييد السياسي إضافة للتأييد العسكري من قبل من كانوا ينظرون شذراً لتطور الحالة في أفغانستان . لقد اتخذ ارسال الأسلحة عبر الحدود المشتركة بين باكستان وافغانستان ابعاداً كبيرة ومنتظمة وأصبح انشاء معسكرات تدريب المناهضين للثورة امراً معروفاً لدى من يطالع الصحف .

٨٦ ـ وكان هدف هذه العملية واضحاً وهو تحويل انتباه وقدرة قادة البلاد عن المهام الجسام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقلب الحكومة التي ورثت التحول التاريخي في ١٩٧٨ على المدى الطويل . إن ارسال قوات سوفياتية الى أفغانستان بناء على طلب حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية وأعمال الجيش الأفغاني الصامدة قد قللا كثيراً من امكانات القوى المناهضة للثورة . على أن الكفاح مستمر ضد أعمال العنف والتخريب التي يقوم بها من أصبحوا اداة لسياسة هائلة ترمي الى تعطيل عملية تحرر الشعوب . ان واضعي هذه السياسة الشاملة لا يألون أي جهد دبلوماسي أو سياسي أو اقتصادي أو عسكري لتحقيق أهدافهم . انهم يتصرفون بنفس الطريقة التي يتصرف بها العصاة الأفغان .

٨٧ ـ وبهذا الخصوص سأسمح لنفسي بأن اعيد ما قلناه أثناء المناقشة الأولى لمسألة أفغانستان في منظمة الأمم المتحدة . لقد قلنا في كلمتنا بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ أمام مجلس الأمن وعند الحديث عن القوى الامبريالية والمهيمنة التي تحاول ظاهرياً أو خفية منع التطور التقدمي ما يلي :

« خلال تاريخ الأمم المتحدة ، استمعنا لأكثر من مرة الى انكارات لمشاركة كهذه تجرى وراء الكواليس من قبل قوى خفية متخصصة في هذا النوع من الأعمال بالتعاون مع عناصر هاربة تحن الى مناصبها الماضية . الا انه عندما هدأت الانفعالات الناجمة عن هذه الأعمال فيما بعد قام ممثلون مسؤولون ومؤسسات بالاعتراف بالدور الذي لعبوه فيها . فهل علينا أن ننتظر بضع سنوات كي يقوم احدهم بنشر مذكراته أو يتحدث علانية عن هذه الأعمال ؟[٤] » . هذا ما قلناه في بداية ١٩٨٠ ، وقد حدث اننا لم ننتظر طويلا كي تعلم من مصادر أكثر من رسمية بأن دول المنطقة وما عداها قد تورطت في العصيان ضد الحكومة في أفغانستان وان تزويد المتمردين بالأسلحة لم يكن بدعة اختلقتها الحكومة الأفغانية لشرح استمرار النشاط المعادي لها وانما جاء بوضوح من مصادر خارجية معينة .

٨٨ ـ وهكذا نجد أنفسنا في دائرة مفرغة : فتوفير السلاح يغذي التمرد وهذا بدوره لا يشجع حكومة أفغانستان بالمطالبة بانسحاب القوات السوفياتية . ان استمرار وجود القوات السوفياتية المحدودة يتيح الفرصة لاثارة الضوضاء حول موضوع تقرير مصير شعب أفغانستان ويعطي طابعا « شرعيا » لمواصلة التدخل السياسي السافر في شؤون جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

٨٩ ـ وهذا يدفعنا الى التفكير بأن بعض الدول المتورطة في هذه المسألة ليس في نيتها العمل على ايجاد حل للحالة التي خلقت على طول حدود أفغانستان ، كما أنها لا ترغب في انسحاب القوات السوفياتية من هذا البلد . ولقد توصلت هذه الدول ولا شك الى نتيجة مؤداها ان الوجود العسكري للاتحاد السوفياتي في أفغانستان يخدمها كذريعة للاستمرار في سياسة المواجهة المعادية للاتحاد السوفياتي ، وجر دول المنطقة اليها ، بغية زيادة نفوذها في هذا الجزء من العالم ، ولمقاومة حركات التحرر الوطني والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحتومة ولتغذية جو الحرب الباردة .

٩٠ ـ وازاء مثل هذا الموقف ، اعتبرت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية أن واجبها الأساسي هو ان تعمل جهدها للتوصل الى تسوية سياسية للمسائل المرتبطة بالحالة في هذا الجزء من العالم . اننا نؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة الافغانية لايجاد حل مقبول من دول المنطقة . وبهذه الروح ، فقد رحبنا بالاعلان الصادر عن حكومة افغانستان بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس الماضي بشأن مشكلة التسوية السياسية . وفي رأينا ، ولتجنب أي سوء تفاهم فيما بعد ، فان أهمية النقطة الأولى الواردة في هذا الاعلان لا يمكن أن تغيب عن ذهن أي شخص . فقد جاء فيها أن الهدف الرئيسي واساس التسوية السياسية يجب أن يكونا وقف التدخل العسكري أو أي تدخل آخر في الشؤون الداخلية لافغانستان . ان الاعلان يوفر الرد على من يعربون عن قلقهم لتواجد القوات السوفياتية في أفغانستان ، عندما يؤكد ان التسوية السياسية ستتيح فرصة تحديد تفاصيل انسحاب القوات السوفياتية . ويبين الاعلان بوضوح ان الموضوعات المرتبطة بنظام الحكم في أفغانستان لا يمكن أن تكون محلا لأية مناقشة .

٩١ ـ ولقد تابعنا باهتمام أنشطة الأمين العام الرامية الى تسهيل المفاوضات بين الأطراف المعنية . ورحبنا برغبة حكومتي أفغانستان وباكستان بالعمل من أجل ايجاد حل سلمي ، ولاحظنا بارتياح أنهما تواصلان تشجيع الجهود الرامية الى ايجاد صيغة للتفاوض مقبولة من الطرفين . واعتبرنا ان المباحثات التي دارت حول هذا الموضوع في الأمم المتحدة اثناء الدورة الحالية للجمعية العامة كانت بناءة . واننا آسفون لأن وزيري خارجية أفغانستان وباكستان لم يلتقيا بصورة شخصية . ونأمل في أن تنضم حكومة ايران في المستقبل الى هذه المشاورات . إلا ان العملية الدبلوماسية بدأت ، واننا ننتظر باهتمام وأمل الاجراءات الجديدة والزيارات التي ستتم عن قريب في اطار المبادرات الدبلوماسية الرامية للتوصل الى حل دائم وعادل يعترف بسيادة واستقلال ووحدة أراضي جمهورية أفغانستان الديمقراطية ووضعها كدولة غير منحازة ويرسي أسس علاقات حسن الجوار والتعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجميع دول المنطقة .

٩٢ ـ وللأمم المتحدة دور هام لتحقيق هذه الأهداف . ان ادراج ما يسمى بالمسألة الأفغانية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة والمناقشات التي جرت في هذه المنظمة والقرارات التي أعتمدت بالتصويت غير كفيلة بخلق جو الثقة الضروري لتحقيق هذه الأهداف ، وقد أثبتت ذلك أحداث العام الماضي . ان الجهود الرامية الى التقارب والى الحوار الاقليمي فيما بين البلدان المعنية مباشرة ، هي الطريق السليم الوحيد ، وان أنشطة الأمين العام تؤكد سلامة هذا الاتجاه السياسي .

Digitized by UNOG Library

٩٣ - ان مشروع القرار A/36/L.15 لا يشكل تغيرا في مواقف بعض الحكومات فيما يتعلق بالتسوية الصادقة والواقعية لمشاكل المنطقة ، ولهذا السبب فان وفدي يعترض على اعتماده .

٩٤ - **السيد رواكوري** (كوبا) (**ترجمة شفوية عن الاسبانية**) : ان تخفيف بؤر التوتر القائمة في مختلف مناطق العالم والبحث عن حل عادل لهذه النزاعات ، هما وسيلة من وسائل الاسهام العملي في دعم السلم . ان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها ، يشكلان القاعدة الوحيدة للحوار والمفاوضات ، وبالتالي ، فانهما الطريق الذي سيساعد على تخفيف التوتر وحماية السلم وتعزيز التعاون المتبادل لمصلحة جميع الدول .

٩٥ - وعند دراسة ما يسمى « الحالة في أفغانستان » ، فقد اقترح علينا أن نتدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو ضد ارادة حكومتها الصريحة .

٩٦ - ان مشروع القرار المقدم للجمعية يتضمن مطالب تنكر على هذه الدولة سيادتها ويقترح فرض شروط على مسائل تدخل في اختصاصاتها وحدها . كما ان مشروع القرار لا يتفق مع التقرير الذي قدمه الأمين العام ومع الجهود التي بذلها وممثله الشخصي في المفاوضات مع الأطراف المعنية .

٩٧ - والحقيقة المعروفة جيدا هي أن انتصار ثورة نيسان/ابريل في أفغانستان أثار عداء الدوائر الامبريالية والرجعية ، وعلى الصعيد الداخلي ، أثار عداء ملاك الأراضي الاقطاعيين والمستغلين والمناهضين للثورة بكافة انواعهم والذين حولوا أفغانستان طوال سنوات سيطرتهم ، الى بلد من أكثر بلدان العالم تخلفاً . ان الكفاح ضد الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، قد لاقى تأييد القوى الامبريالية والرجعية منذ بداية ثورة نيسان/أبريل . واظهرت الصحافة مؤخرا البلدان التي تقوم بتزويد العصابات المناهضة للثورة بالأسلحة في أفغانستان .

٩٨ - ان حكومة أفغانستان ، في الوقت الذي تتخذ فيه التدابير التي تراها ضرورية لحماية الثورة ، وقفت دوماً موقفا دوليا بناء وأعربت عن استعدادها للحوار بغية ايجاد الوسائل الرامية الى تخفيف التوتر في المنطقة وتطبيع علاقاتها الكامل مع جيرانها . ففي ٢٤ آب/أغسطس الماضي ، أعلنت هذه الحكومة عن استعدادها لبدء مفاوضات ثنائية أو ثلاثية مع جيرانها بحضور الأمين العام أو ممثله الشخصي ، بغية التوصل الى اتفاق سياسي يشتمل على الضمانات الدولية التي تؤكد وقف التدخل المسلح أو غيره في الشؤون الداخلية لأفغانستان واحترام سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها ووضعها غير المنحاز . وبعد التوصل الى هذه الاتفاقات تقرر حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بالاتفاق مع حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الجوانب الخاصة بانسحاب القوات السوفياتية .

٩٩ - وبموجب قرار ١٨ حزيران/يونيه الماضي تعهدت حكومة أفغانستان باستقبال المواطنين الأفغان المقيمين في الخارج ، ضامنة حريتهم وحصانتهم وحقهم في اختيار اقامتهم ومشاركتهم ، على قدم المساواة ، لايجاد حل للمشكلة العقارية على أساس الاصلاح الزراعي . كما ضمنت للرعاة الرحل الحق في استخدام مناطق المراعي وحرية التنقل في البلاد بما في ذلك الهجرة الموسمية التقليدية بين أفغانستان وباكستان والعكس . ونعتقد ان هذه المقترحات تؤمن قاعدة واقعية وعملية لحل المشاكل القائمة في المنطقة ، وتؤدي دون شك الى بداية المفاوضات بين أفغانستان وجيرانها في حضور الأمين العام أو ممثله .

١٠٠ - وكوبا التي فضحت دوماً مناورات الامبريالية والرجعية ضد الثورة الأفغانية ودافعت بحزم عن مبادىء الدولية الاشتراكية كما أعلنت في أكثر من مناسبة أنها لن تتهاون مع الامبريالية ، تعرب مع ذلك عن أملها في امكان التوصل الى تسوية سياسية للوضع في جنوب غرب آسيا طبقا لمبادىء الميثاق وحركة عدم الانحياز . وسوف نكرس كل جهودنا لهذه الغاية .

١٠١ - **السيد أندرسون** (استراليا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : من الانجازات ذات المغزى الكبير للأمم المتحدة منذ إنشائها هو اشتراكها الفعال في عملية تصفية الاستعمار . ولقد شاهدنا ازدياد العضوية في المنظمة الى ثلاثة أضعاف وبلغنا مرحلة نجد فيها ان العملية أوشكت على النهاية ، مع بعض الاستثناءات الهامة البارزة . ان ما نبحثه في البند قيد المناقشة اليوم ، يمثل في الواقع رجوعاً عن هذه العملية . لقد تعرض بلد وهو عضو بالمنظمة منذ نشأتها تقريبا وكان حرا ومستقلا وغير منحاز ، لفقدان حريته واستقلاله وأخضع لسيطرة أجنبية نتيجة تدخل مسلح واسع النطاق من جانب دولة أجنبية عضو بالأمم المتحدة .

١٠٢ - ان لهذا البند أهمية حيوية بالنسبة الى جميع أعضاء الأمم المتحدة وخصوصا الدول الأعضاء الصغيرة المستقلة وغير المنحازة . ان أعمال الاتحاد السوفياتي في أفغانستان ، قد أظهرت أن الاتحاد السوفياتي ، سعيا وراء ما يعتقد أنها مصالحه الوطنية ، مستعد لأن يدوس استقلال وعدم انحياز دولة عضو وأن ينتهك المبادىء الأساسية للميثاق .

١٠٣ - ان ما يقلق الحكومة الاسترالية بشكل خاص هو أن الاتحاد السوفياتي قد استمر في احتلاله العسكري لأفغانستان رغم الطلبات الصريحة بالانسحاب من جانب الغالبية العظمى من أعضاء الامم المتحدة . لقد اعتمدت الجمعية في العام الماضي القرار ٣٧/٣٥ بأغلبية ١١١ صوتا مقابل ٢٢ وامتناع ١٢ عن التصويت وأصدرت الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ القرار ES6/2 بأغلبية مماثلة . لقد طالب هذان القراران ، ضمن أمور أخرى ، بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من أفغانستان . ومع ذلك فان القوات السوفياتية مازالت تحتل أفغانستان . ان ما نشاهده هنا هو الرفض السافر من جانب دولة عظمى للاستجابة لأحكام قرارات الجمعية العامة .

١٠٤ - ولقد جرت محاولات لالتماس العذر للاتحاد السوفياتي وتبرير الغزو زاعمة أن الوجود السوفياتي هو نتيجة مباشرة لدعوة من قبل السلطات في كابول . وهذه حجة واهية تتداعى أمام ابسط تمحيص . ان فحص التسلسل الزمني للأحداث يبين بجلاء ان الاتحاد السوفياتي قام بغزو أفغانستان ونصّب حكومة بابراك كارمال . وهذا النظام يعتمد في بقائه على استمرار تواجد القوات السوفياتية . ان أية دعوة من هذا النظام للسلطات السوفياتية بعد وقوع الاحداث ، لا يمكن اعتبارها مبرراً صادقاً .

١٠٥ - لقد أظهر شعب أفغانستان بشكل مثير وحاسم رفضه لنظام بابراك كارمال ومقته للوجود السوفياتي . ومنذ التدخل الاجنبي لجأ حوالي مليونين ونصف مليون أفغاني الى باكستان ولجأ ما بين نصف مليون ومليون ونصف الى ايران . وذلك العدد يشكل حوالي خمس سكان أفغانستان . ان هذه الهجرة الهائلة لشعب من

Digitized by UNOG Library

بلد واحد هي أكبر هجرة حدثت في تاريخ العالم الحديث . ان العمل الذي يقوم به المندوب السامي لشؤون اللاجئين بالامم المتحدة لتخفيف محنة هؤلاء اللاجئين المشردين يستحق الثناء ؛ وستستمر حكومة استراليا في دعم عمل المندوب السامي في هذا المضمار .

١٠٦ ـ لقد بحث رؤساء حكومات دول الكومنولث هذه القضية في اجتماعهم الاخير في ملبورن . ويعلم الأعضاء أن الكومنولث هو رابطة دول منحازة وغير منحازة تختلف وجهات نظرها بالنسبة للاحداث الدولية . ان هذا التنوع في الرأي هو الذي يسبغ على الكومنولث طابعاً فريداً ، ولذلك أرى من المناسب أن أسجل في محضر هذه الجلسة ما ذكره رؤساء حكومات الكومنولث في بيانهم الختامي بشأن مسألة أفغانستان حيث جاء فيه ما يلي :

« أعرب رؤساء الحكومات عن قلقهم البالغ ازاء الموقف في أفغانستان وما حولها وآثار ذلك على سلم واستقرار المنطقة وعلى الأمن الدولي . ورغم وجود وجهات نظر مختلفة حول التطورات التي أدت الى الموقف الحالي فان رؤساء الحكومات اتفقوا على الدعوة بالحاح الى تسوية سلمية على أساس انسحاب القوات الأجنبية والاحترام الكامل للاستقلال والسيادة والوضع غير المنحاز لأفغانستان والالتزام الدقيق بمبادىء عدم التدخل المباشر أو غيره . وأكدوا من جديد على حق اللاجئين الأفغان في العودة الى ديارهم بأمان وشرف . وحثوا جميع المعنيين على العمل لايجاد تسوية تفاوضية تترك شعب أفغانستان حراً في تقرير مستقبلة » . [A/36/587 ، المرفق ، الفقرة ٢١] .

١٠٧ ـ ويتعين على المنظمة أن تسعى الى حل للمشكلة من شأنه أن يسمح لأفغانستان بأن تستعيد سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ووضعها غير المنحاز . وفي هذا الصدد فاننا نرحب بجهود الأمين العام وممثله الشخصي . فقد أوضح الأمين العام في تقريره A/36/653 ، الجهود الدؤوبة التي قام ببذلها هو وممثله الشخصي منذ الدورة الماضية للجمعية العامة . إننا نؤيد هذه الجهود ولكننا نلاحظ بأسف أن تعنت الدولة العظمى المعنية هو الذي أعاق الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سلمية . وحكومة باكستان ، التي تحمل حملا ثقيلا ينوء به كاهلها بسبب وجود اللاجئين على اراضيها ، قد بذلت جهوداً كبيرة لاجراء مناقشات بناءة حول هذه المسألة ولكن تعنت الاتحاد السوفياتي ونظام بابراك كارمال لم يسمحا الا بتقدم يسير .

١٠٨ ـ لقد درست حكومتي باهتمام الاقتراحات المقدمة من الاتحاد الاوروبي ، وترى أنه اذا ما أظهرت جميع الأطراف ارادة سياسية طيبة ، فان هذه الاقتراحات يمكن أن تهيىء الأساس من أجل حل سلمي .

١٠٩ ـ وقد درس وفدي بعناية كذلك مشروع القرار A/36/L.15 وهو يؤيد تماما الأحكام الواردة فيه . ولقد حان الوقت لكي يصغى الاتحاد السوفياتي الى صوت للرأي الدولي كما اعربت عنه الغالبية العظمى للجمعية العامة .

١١٠ ـ ولصالح السلم والأمن الدولي ، فاننا ندعو الاتحاد السوفياتي الى ان يستجيب فورا لأحكام الميثاق ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ان التهاون في ذلك يؤدي فقط الى زيادة زعزعة الاستقرار الاقليمي والتوتر الدولي والمخاوف بين جميع الدول المستقلة . وطالما بقيت القوات السوفياتية في أفغانستان ، فان مناخ البحث عن عمليات تستهدف تخفيف التوتر الدولي لا يمكن تحقيقه . وباستعادة روح الثقة والتعاون الدولي فقط ، يمكننا أن نبدأ في التقدم نحو اقامة مناخ دولي مستقر .

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونيوز ليدو (المكسيك) .

١١١ ـ **السيد شودري** (بنغلاديش) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : مرة أخرى نناقش الحالة في أفغانستان ، وهو موضوع طرح على الجمعية العامة منذ سنتين . ورغم جهود المجتمع الدولي الجادة ، لا تزال المشكلة تشكل خطرا على السلم والأمن الدولي .

١١٢ ـ وفي بياننا في الجلسة الثامنة والستين من دورة الجمعية العامة الخامسة والثلاثين ، أكدنا من جديد التزام جميع الدول بالامتناع ، في علاقاتها الدولية ، عن استخدام القوة أو التهديد بها ضد سيادة ووحدة أراضي أية دولة واستقلالها السياسي . وفي اجتماعات دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ورؤساء حكومات الكومنولث ، أكدنا من جديد إيماننا بالحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب في تحديد شكل حكوماتها واختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بعيدة عن أي تعرض أو تدخل خارجي مهما كان شكله . وقال وزير خارجية بنغلاديش أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة ما يلي « يمكن تحقيق السلم في أفغانستان وكمبوتشيا بسحب جميع القوات الأجنبية من هذين البلدين وترك الحرية للشعبين في تقرير مصيرهما دون تدخل خارجي من أي نوع » [**الجلسة ٣ ، الفقرة ١٥٦**] .

١١٣ ـ ولقد تفاقمت مشكلة الأمن في المنطقة بسبب نزوح أكثر من مليوني لاجىء من وطنهم طلبا للسلامة . ان ابعاد هذه المشكلة الاجتماعية والانسانية ، يثير قلقا مشروعا لدى المجتمع الدولي . وفي هذا الاطار يتعين على جميع الأطراف المعنية اتخاذ خطوات ملائمة لخلق الظروف الضرورية التي تمكن اللاجئين من العودة باختيارهم الى ديارهم بأمان وشرف .

١١٤ ـ لا يمكن انكار المساواة والعدالة الاجتماعية القائمة على الحرية على أي بلد . وعلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، كبيرة أو صغيرة ضعيفة أو قوية ، تحمل مسؤولية احترام مبادىء الميثاق المقدسة وأهداف الاعلان الخاص بمبادىء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة . ان هذه الصكوك الدولية التي صيغت بعناية فائقة هي عناصر ضرورية لتوجيه العلاقات بين الدول ولا يمكن تجاهلها اذا اردنا تجنب الفوضى وعدم الاستقرار في العالم .

١١٥ ـ ان بنغلاديش تؤمن بالسلم والاستقرار وقد عملت دون كلل لتعزيز الحلول السلمية للمنازعات بما يتمشى مع مبادىء ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا السياق ، فاننا نلاحظ بارتياح الجهود المبذولة من الأمين العام لايجاد حل للموقف في أفغانستان . ويرجى أن تؤدي المناقشات التي يجريها ممثله الشخصي مع السلطات في أفغانستان وباكستان الى ايجاد حل سياسي نهائي . وفي هذا المجال اطلع وفد بنغلاديش بارتياح على تقرير الأمين العام ، ومن دواعي ارتياحنا الخاصة استمرار الجهود الرامية الى التسوية السياسية للمشكلة . قد ذكر الأمين العام في الفقرة ٨ من تقريره ما يلي :

« ان الخطوات المتخذة خلال المشاورات الاخيرة ، بينت ان النهج المعتمد يمكن أن يسهل بالفعل السعي الى ايجاد حل سياسي منصف كفيل بتمكين الشعب الافغاني من تقرير مصيره وحرا من أي تدخل أجنبي مباشر أو غيره . وسوف أواصل كافة الامكانات لتسوية سلمية للمشكلة » .

١١٦ ـ **السيد كوماتينا** (يوغوسلافيا) (**ترجمة شفوية عن**

Digitized by UNOG Library

الانكليزية) : بما أنني أتحدث في هذه الدورة للجمعية العامة للمرة الأولى ، اسمحوا لي أن اقدم للرئيس تهانئي الشخصية لانتخابه لرئاسة الجمعية العامة . ويزيد من سروري ان أقوم بذلك نظرا لصداقتنا الطويلة ولقناعتي بأن مزاياه الشخصية سوف تساعد الجمعية العامة بمعالجة القضايا الواردة في جدول الأعمال بطريقة صحيحة .

١١٧ ـ يجب أن نلاحظ بأسف أن بحث هذا البند مازال اليوم ، وبعد زهاء العامين ، في بدايته تماما . ولم يتم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧/٣٥ الذي يشتمل على جميع المبادىء الأساسية لحل الأزمة في وحول أفغانستان . كما لم تتخذ الخطوات التمهيدية في هذا الاتجاه بسبب الوهم الذي مازال سائدا بأن المشكلة يمكن حلها بالقوة . لقد أوضح تقرير الأمين العام أن جهوده لبدء عملية الحل السياسي ، لم تتمكن من تحريك هذا الموضوع من جموده . لقد بقي الموقف في أفغانستان على ما كان عليه . ومازالت الاسباب الأساسية التي ادرجت هذه المشكلة بسببها على جدول أعمال الجمعية العامة قائمة . ولم تؤمن الظروف التي هيأتها مقررات الأمم المتحدة بالسماح لشعب أفغانستان بأن يقرر تطوره القومي والاجتماعي بحرية . ومازالت هجرة اللاجئين الافغان مستمرة ومسببة مشاكل انسانية وسياسية عظيمة .

١١٨ ـ ويتطلب مثل هذا الموقف منا جميعا أن نعالج هذه المشكلة بسرعة ومسؤولية كاملتين لا بسبب العلاقات في هذا الجزء من العالم المثقل بالأزمات الحادة فحسب بل بسبب العلاقات الدولية الواسعة ايضا . ولذلك فاننا نعتبر أنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تستمر بالمبادرة لحل سياسي لهذه الازمة الدولية على أساس مبادىء الميثاق وطالما ان المنظمة تلعب دورا لا مندوحة عنه في هذه البؤرة كما في غيرها . ونحن نرى أن مناقشة الجمعية العامة جهد لا غنى عنه للمجتمع الدولي في هذا الاتجاه .

١١٩ ـ وفي نهجنا والتزامنا بالنسبة لهذه البؤرة وغيرها من بؤر الازمات ، فاننا ننطلق من حقيقة مؤداها أن حق كل شعب في تقرير مصيره بحرية واختيار مستقبله هو حق ثابت غير قابل للتصرف . وليس هناك سبب صحيح أو يمكن تبريره للتنازع في هذا الحق السيادي أو انكاره . ولذلك فان من واجب جميع أعضاء المجتمع الدولي الإلزامي ، خاصة القوى العظمى التي تعزو لنفسها دوما حق التدخل ، ان يحترموا حرية واستقلال كل شعب وكل دولة بغض النظر عن كبرها أو درجة تطورها أو نظامها الاجتماعي الاقتصادي أو موقعها الجغرافي السياسي . وتشهد الحياة اليومية بحقيقة أنه لن يكون هناك احتمال لاقامة انفراج أو سلم أو نظام جديد في العلاقات السياسية والاقتصادية في العالم دون الاعتراف والاحترام الكامل لهذا الأساس من أسس استقرار العلاقات الدولية والذي لا يمكن تفاديه .

١٢٠ ـ لقد حاولت يوغوسلافيا دوماً وبقوة أن تحقق وتدافع عن هذا الحق ، وستقوم بذلك في المستقبل في جميع المواقف المماثلة . ولم يراودنا الشك اطلاقاً في رفض أي انتهاك لسيادة أو سلامة أراضي أية دولة مستقلة بأية ذريعة . وانطلاقا من هذا الموقف فاننا ندرس جميع المشاكل التي سببها أو أوجدها التدخل بجميع صوره أو الضغط سواء كان في جنوب غرب آسيا أو في افريقيا أو في امريكا الوسطى أو في أي مكان آخر ومهما كان سببه . وسوف نعالج في المستقبل بنفس الطريقة كل مشكلة مماثلة بغض النظر عن أطرافها .

١٢١ ـ إن هذا مبدأ بالنسبة لنا ، وشرط مسبق في الوقت ذاته لتوطيد السلم والتعاون الدولي المنصف . ويشكل هذا المبدا جوهر سياسة عدم الانحياز ، وكان الحافز للمحاولات الموحدة لبلدان عدم الانحياز نحو اقامة علاقات دولية جديدة . وبالسعي الى تنفيذ هذا المبدأ فقط يمكن أن تنمو حركة عدم الانحياز لتصبح قوة سياسية عالمية تؤثر باستمرار على تطور العالم المعاصر وتفتح آفاقا جديدة وتمهد طرقا جديدة لايجاد علاقات دولية أكثر عدالة . وهذا هو جوهر فلسفة عدم الانحياز القائمة على قيم جديدة واخلاقيات جديدة للحياة الدولية ، التي أثرت السياسات الدولية نتيجة أبعادها الإنسانية المنبثقة من البحث عن التطلعات المشتركة لعالم يزداد تكافلا يوما بعد يوم .

١٢٢ ـ اننا نشعر بقلق عميق بشأن تصعيد المحاولات لاضفاء الشرعية على التدخلات العسكرية والأشكال الأخرى من استعمال القوة وتبريرها « بنظريات » مختلفة مُركبة ومكيفة وفقاً للموقف الجغرافي لدولة ما أو لنظامها الاجتماعي أو « لمنطقة أمنها ومصلحتها » . ان هذه الاتجاهات تتزايد في انحاء العالم خصوصاً في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وهي معروفة حتى في القارة الأوروبية . إنها نتاج نظام « توازن القوة » الذي ينتج خللا مستمراً ويُقر بامتيازات للقوى العظمى وينحو الى تحويل البلدان الصغيرة الى أهداف لسياسة مناطق النفوذ . وتقترن هذه الممارسة بتردي الموقف الدولي ويسودها سباق التسلح المتزايد وتدعيم تنافس الكتل وتكون ضحاياها أساساً استقلال وأمن الدول غير المنحازة وبلدان نامية أخرى .

١٢٣ ـ ومما لا شك فيه أن القيام بعملية التسوية السياسية للأزمة في أفغانستان سيشكل اسهاما جوهريا لاعادة الانفراج وتحويله الى عملية عالمية لا يمكن فصمها والتي يمكن تحقيقها بمعارضة استخدام القوة وبالحل السياسي للمشاكل الدولية باشتراك جميع الدول فيها . والى أن تضبط سياسة استخدام القوة في كل مكان في العالم ، فان الانفراج لايمكن أن يصبح عنصر تهدئة حقيقية في الموقف الدولي أو اقامة التعاون المتبادل الدولي المفيد ، لأن أساس التردي في الموقف الدولي يكمن في الالتجاء الى القوة على أوسع نطاق في العلاقات الدولية ويجري ذلك بفرض أشكال مختلفة من التبعية على البلدان والشعوب بسياسات مناطق النفوذ أو للإبقاء على نظام غير منصف للعلاقات الدولية . وفي الواقع ليس السبب في سباق التسلح غير المحدود هو البحث عن الأمن ، بل اقامة علاقات للسيطرة في العالم .

١٢٤ ـ ويوغوسلافيا كغيرها من البلدان غير المنحازة قامت في مناسبات عديدة في الأمم المتحدة وخارجها بالعمل لصالح الحل السياسي للازمة في أفغانستان . ومن الأمور ذات المغزى الكبير أن مؤتمر وزراء دول عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في شباط/فبراير من هذا العام ، قد وصل الى اتفاق في الرأي أن مثل هذا الحل يمكن أن يقوم على انسحاب القوات الاجنبية والاحترام الدقيق للاستقلال والسيادة وسلامة الأراضي والوضع غير المنحاز لافغانستان علاوة على الاحترام الدقيق لمبادىء عدم التدخل بجميع صوره . وفي هذا المؤتمر طلبت بلدان عدم الانحياز من جميع الأطراف المعنية العمل على تحقيق حل من شأنه أن يمكن شعب أفغانستان من أن يقرر مصيره دون تدخل خارجي . وقد طلب من جميع الدول الامتناع عن تهديد السلم والأمن في المنطقة وخلق الظروف اللازمة لعلاقات مستقرة ومتسقة يسودها الوئام بين بلدان

Digitized by UNBG Library

تلك المنطقة التي يجب حماية مصالحها المشروعة في الأمن والاستقلال . ان مثل هذه العلاقات كما تم بيانها في في الاعلان المعتمد في نيودلهي [انظر A/36/116] ، يمكن تحقيقها فقط من خلال مبادىء عدم الانحياز .

١٢٥ ـ ان الطابع الحاد لهذه الازمة واصداءها الدولية الواسعة ، تتطلب من الجمعية العامة أن تجدد مطلبها لحل سياسي دولي قائم على مبادىء مقبولة ، وينبغي أن يتضمن على وجه الخصوص انسحاب القوات الاجنبية من أراضي هذا البلد وانهاء التدخل بجميع صوره واحترام الوضع غير المنحاز لأفغانستان وحق شعبها في اختيار طريقة حياته بحرية . ولا يمكن تحقيق العلاقات المستقرة دون احترام ذلك الحق في هذه الحالة كما في جميع الحالات الاخرى لأن انتهاكه يشكك في مصداقية جميع المحاولات التي تبذل لاقامة الانفراج ونزع السلاح وحل أية مشكلة دولية أخرى .

١٢٦ ـ وانطلاقا من موقف يوغوسلافيا المبدئي المعروف والتزامها بعدم الانحياز علاوة على الحاجة الى الحل السياسي لهذه الأزمة ، فاننا نؤيد الموقف المعرب عنه في مشروع القرار المقدم للجمعية ، وسوف نصوت من أجل اعتماده . ان مشروع القرار يتضمن العناصر اللازمة لحل الازمة وهو تعبير لمثل هذه المحاولات ، وسوف يسهم تنفيذه في وقف التطورات السلبية في تلك المنطقة ، تلك التطورات التي نمت حتى أصبحت أزمة ذات أبعاد عالمية .

١٢٧ ـ **السيد فرانسيس** (نيوزيلندا) **(ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : ان غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان وتنصيب نظام عميل تدعمه قوة سوفياتية عسكرية ، يمثل انتهاكا خطيرا لمبادىء الميثاق ، وكان له أثر مباشر ليس فقط على الاستقرار الاقليمي بل على مسائل أوسع نطاقا للسلم والأمن الدولي . ان عمل التدخل غير المبرر هذا هو مثال مثير من دولة كبرى وقوية تستخدم القوة لتفرض ارادتها على جار أعزل صغير . ومما يزيد في الأمر ، نظراً للمسؤوليات الخاصة التي أسبغها المجتمع الدولي على الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، ان هذا العدوان ارتكب من جانب الاتحاد السوفياتي .

١٢٨ ـ لقد ادان المجتمع الدولي غزو واحتلال أفغانستان . وقد طلبت الجمعية العامة مرتين انسحاب القوات السوفياتية الفوري وغير المشروط من أفغانستان كي يتسنى لشعب أفغانستان أن يحدد شكل حكومته ويختار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون أي تدخل خارجي . ويستمر الاتحاد السوفياتي ، رغم ذلك في تحدي المجتمع الدولي ، وما تزال قواته في أفغانستان . ان وجود هذه القوات الغريبة أصبح واقعاً يوميا لشعب أفغانستان . ومع ذلك ، وبالطبع ، لا يمكن للاتحاد السوفياتي أن يصدق أن مرور الوقت سيجعل المجتمع الدولي يقبل الموقف في أفغانستان كأمر لا يمكن الرجوع عنه . ان البلدان الحريصة على استقلالها وسيادتها ، كما نفعل جميعا ، تدرج تماماً انه من الخطأ وقصر النظر أن ننسى كفاح شعب أفغانستان . وتدرك الدول الصغيرة على وجه الخصوص تمام الادراك أن أمنها ورخاءها لا يمكن ضمانهما إلا اذا وقفت معاً وصممت على تطبيق مبادىء الميثاق من قبل جميع الدول . إن سلامتها تعتمد على احترام القانون الدولي ، ولا تستطيع قبول استمرار حرمان شعب أفغانستان من حقه في اختيار مصيره دون أي ارهاب أو قسر .

١٢٩ ـ ويدعي الاتحاد السوفياتي أنه دعي الى أفغانستان جواباً للعدوان الخارجي المزعوم الذي وقع ضد ذلك البلد . لقد رفض المجتمع الدولي بجلاء مثل هذا الزعم الخيالي الفارغ ، وكذلك فعل شعب أفغانستان . ومن الواضح اليوم وبعد انقضاء زهاء عامين على الغزو ، أن الغالبية العظمى من الشعب ترفض نظام كارمال المفروض . ان مقاومة شعب أفغانستان الباسلة ضد خصم هائل تبين تصميمه على عدم قبول الاحتلال المستمر لبلاده . ان حقيقة ان مليونين ونصف مليون من اللاجئين هربوا الى باكستان وايران المجاورتين تبين بشكل مأساوي ومطلق الكراهية والخوف من الوجود السوفياتي . لقد هربوا سعيا وراء السلم والملجأ والغذاء ، واحدثت اعالتهم عبئاً هائلا على جيران أفغانستان . ان حكومتي معجبة أشد الاعجاب بالطريقة التي قامت بها حكومة باكستان بتأمين الاغاثة الانسانية للاجئين في ظل ظروف صعبة للغاية .

١٣٠ ـ والى ان يُنهى احتلال أفغانستان العسكري ، ينبغي على الجمعية العامة متابعة مناقشة المسألة . ويضع مشروع القرار المعروض أمامنا المبادىء التي ينبغي أن توجه التفاوض للتوصل الى تسوية سياسية شاملة .ان هذه المبادىء واضحة : الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية ؛ أن تكون الحكومة الأفغانية مقبولة من قبل الشعب نفسه ؛ خلق الظروف لتشجع اللاجئين الأفغان على العودة باختيارهم الى ديارهم بأمان ؛ ضمانة سلامة أراضي جميع الدول في المنطقة .

١٣١ ـ ولوفدي كل الثقة في أن يُعتمد مشروع القرار بتأييد الغالبية العظمى للجمعية . على أن مسؤولية المجتمع الدولي تتعدى هذه المناقشة واعتماد هذا المشروع انها تمتد للسعي بنشاط لايجاد طريقة لتحقيق تسوية تقوم على المبادىء الواردة في مشروع القرار . وفي هذا الصدد ، ترحب نيوزيلندا بمبادرات منظمة المؤتمر الاسلامي والمجلس الأوروبي . اننا نؤيد الجهود المستمرة للأمين العام وممثله الشخصي لتعزيز هذه التسوية . ولكن رغم تصميم هذه الجهود وضرورتها ، الا أنها لا يمكنها ، في حد ذاتها ، أن تحقق الحل للأزمة . ويجب أن تقابل بالرغبة من جانب الاتحاد السوفياتي للمفاوضة . ولقد حان الوقت كي تعترف جميع الأطراف بأن تسوية سلمية يمكن تحقيقها فقط على أساس انسحاب القوات الأجنبية والاحترام الكامل لاستقلال وسيادة أفغانستان ووضعها غير المنحاز والمراعاة الدقيقة لمبادىء عدم التدخل .

١٣٢ ـ **السيد بلتيير** (كندا) **(ترجمة شفوية عن الفرنسية)** : اننا نجتمع هنا للمرة الثالثة لمناقشة وجود قوات سوفياتية في أفغانستان مازال الاتحاد السوفياتي يرفض سحبها . ويمثل هذا الرفض خروجا خطيرا على المبادىء الأساسية المنصوص عليها في الميثاق . وقد اعتمدت في العام الماضي الأغلبية الساحقة لأعضاء هذه الجمعية ، مرتين ، قرارات تؤكد مجددا على مبدأ أساسي ألا وهو احترام السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لدولة عضو في هذه المنظمة ، وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من أفغانستان . وتشعر كندا بأسف عميق ، أنه بعد مرور حوالي عام على ادانتنا مشتركين وللمرة الثانية العدوان المرتكب ضد أحد أعضاء الجمعية ، مازال الوجود العسكري السوفياتي مستمراً في أفغانستان ومازال نطاق المأساة الانسانية التي أوجدها يتسع .

١٣٣ ـ ومما لا شك فيه أن الاتحاد السوفياتي يجد نفسه في موقف لم يكن يتوقعه . فما زالت قواته تواجه مقاومة شعبية قوية ، كما فشل مستشاروه في ايجاد صيغة تمكن من التوفيق بين شعب أفغانستان ونظام حكم غريب كلياً عليه . ومهما كانت الدوافع الأصلية للتدخل السوفياتي ، فمن الواضح أن الموقف الحالي يعد

Digitized by UNOG Library

مثالا واضحا لدولة كبرى تسعى عن طريق التدخل العسكري المباشر الى أن تحرم دولة مجاورة صغيرة غير منحازة من الحرية والاستقلال الفعلي . ان هذا العمل هو العدوان بعينه . ويحدو حكومتي الأمل في أن يقر الاتحاد السوفياتي بهذه الحقيقة وأن يستجيب الى النداء الذي وجهه اليه في هذا المحفل ، عدد كبير من الشعوب التي تمثل ثقلا محترماً من الرأي العام العالمي .

١٣٤ ـ لنتدارس الحقائق ، فمع مرور كل شهر تبدو المبررات التي قدمها الاتحاد السوفياتي لايجاد عذر لتدخله في أفغانستان غير معقولة . فلم يحدث فقط أن أطيح فورا بالحكومة السابقة التي أدعي ان التدخل السوفياتي جاء « لانقاذها » ، ولكنه أضحى واضحاً أن بقاء النظام الحالي في الحكم هو بفضل جيش الاحتلال السوفياتي . ان نظام بابراك كارمال لا يحظى بأية مصداقية في الساحة الدولية ولا بأي تأييد حقيقي على الصعيد المحلي . ان ارادة وتطلعات الشعب الأفغاني للتحرر ، تتمثل في التحدي الجماعي لسلطة نظام كابول والتأييد الواسع المدى الذي تلقاه قوات المقاومة .

١٣٥ ـ ومن السخرية أنه عندما حدث التدخل السوفياتي ، وصفت القوات السوفياتية بأنها « قوات عسكرية محدودة » لن تبقى في أفغانستان الا لوقت قصير . ومن الواضح تماما الآن أن هذا التدخل لم يكن محدوداً ولا لفترة قصيرة . واليوم ، وبعد حوالي عامين من هذا التدخل ، لا يزال ما يقارب مائة ألف جندي سوفياتي في أفغانستان ، يضاف اليهم عدد كبير من « المستشارين » السوفيات الذين يتولون في الواقع الإدارة الحكومية . ولا يقتصر المستشارون السوفيات على إشغال الوظائف الرئيسية في جميع وزارات الحكومة الأفغانية ، بل أن ما يثير القلق أن الاتحاد السوفياتي وعملاءه استولوا على جهاز الأمن في أفغانستان بشكل واسع .

١٣٦ ـ لقد حدث كل ذلك بحجة انقاذ أفغانستان مما يُعرِّفه السوفيات « بالعدوان الخارجي » ، إنه لأسلوب انقاذ غريب . ان الحقيقة الأساسية الثابتة هي ما كانت عليه منذ سنتين . ان الاتحاد السوفياتي لا يدافع عن أفغانستان ضد معتدين من الخارج أو أي شيء آخر . ان الحقيقة هي خلاف ذلك . ان الحقيقة في أفغانستان هي مقاومة الشعب الأفغاني العنيدة لجيش احتلال أجنبي ولنظام يدين ببقائه لتدخل خارجي . ان الكفاح البطولي الذي يخوضه شعب أفغانستان في ظروف من الحرمان والمخاطر صعبة جداً ، هو كفاح في سبيل الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال . وتلقى القوات المحتلة ونظام كابول المعارضة المسلحة في جميع أنحاء البلاد ، وتسيطر المقاومة على جزء كبير من الريف وتحظى بولاء غالبية سكانه . وحتى في المدن الكبرى ، لا يمكن لقوات الاحتلال وقوات نظام كابول المضعضعة أن تعمل بأمان . ولقد فر عدد من أفراد القوات المسلحة والموظفين المدنيين وانضموا الى المقاومة .

١٣٧ ـ ولم تتغير الاوضاع منذ بدء الغزو السوفياتي : فالقوات السوفياتية لا تدافع عن أفغانستان ضد أي شيء ، انها تقاتل الأفغانيين الذين يقاومون بشجاعة نادرة حكومة غريبة فرضت عليهم بالقوة . ان كفاح المقاومة الأفغانية العظيم لهو دليل ساطع على عزم شعب حر على رفض وصاية امبريالية لم يعرفها من قبل .

١٣٨ ـ لقد قتل الآلاف من المدنيين ودمرت مئات القرى ، وانهار الاقتصاد الأفغاني وأغلقت المدارس ، ودمرت المنشآت التجارية وتوقفت المصانع . هذا ما نراه اليوم في أفغانستان ، البلد الممزق بفعل الحرب التي تسببت في انتهاك سيادته واستقلاله .

١٣٩ ـ وأود أن أسترعي الانتباه بصورة خاصة الى مصير اللاجئين الذين يبلغ عددهم حوالي ثلاثة ملايين ، والذين اضطروا الى ترك أفغانستان واللجوء الى البلاد المجاورة . ان أوضاع اللاجئين الأفغان في باكستان هي أسوأ أوضاع النازحين في العالم . ان كندا تقدر العبء الثقيل الملقى على عاتق باكستان ، وهي معجبة بالمعونة الانسانية التي قدمها شعب وحكومة باكستان لأولئك المعوزين . لقد قدم المجتمع الدولي مساعدات ملحوظة لاغاثة اللاجئين الأفغان . وتؤيد كندا استمرار المعونة الدولية لصالح هؤلاء اللاجئين التي ستقررها هذه الجمعية وتأمل ان تؤمن لهم عوناً انسانياً مستمراً كما تعتبر أنه من الضروري ومن الحيوي أن نزيد من معونة المجتمع الدولي لهم . ولكن ليس هذا هو الحل . إن المخرج الوحيد المقبول يكمن في توفير الظروف التي ، وفقا لمضمون القرار ، « ستمكن اللاجئين الأفغان من العودة طوعا الى ديارهم بأمان وكرامة » . وليست هذه ممكنة الا اذا انسحبت القوات السوفياتية ، وتمكن شعب أفغانستان من اختيار حكومته دون أي تدخل خارجي .

١٤٠ ـ ان نتائج التدخل السوفياتي بالنسبة لشعب أفغانستان والتهديد الذي يسبب هذا التدخل لدول المنطقة الأخرى هي مدعاة قلق بالغ ومستمر للمجتمع الدولي . إن أعمال الاتحاد السوفياتي في أفغانستان عرّضت للخطر الكبير تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين ، وهما أهم ما تعنى به المنظمة . وفي كلمته أمام مجلس العموم في حزيران/يونيه الماضي ، أكدّ وزير خارجية كندا أن الحالة في أفغانستان تعرّض للخطر الاستقرار الاقليمي في جنوب آسيا ، وجنوب شرقي آسيا ، وكذلك مصالح المجتمع الدولي . وأضاف : « ان سلم واستقرار تلك المنطقة والمجتمع الدولي تتعرض للخطر ، طالما لم تستعد أفغانستان سيادتها واستقلالها ووضعها كدولة غير منحازة » . وإنني أضيف بأن الحكومة الكندية لم تغير موقفها منذ ذاك الوقت .

١٤١ ـ وتشعر حكومة كندا بقلق خاص لتجاهل الاتحاد السوفياتي الجهود الدولية لإيجاد حل منصف للموقف في أفغانستان . ولم تأخذ السلطات السوفياتية في الاعتبار القرارين المعتمدين من الجمعية ومطالب المجموعة الاسلامية وحركة دول عدم الانحياز . ولم تثر مبادرات أخرى للوصول الى حل عادل ، ومنها مشروع المؤتمر المقترح من المجموعة الأوروبية ، أي رد فعل مُرض من قبل السوفيات . وتبقى جهود الأمين العام ، وهي تلك الجهود التي قام بها نتيجة لقرار الجمعية ٣٧/٣٥ المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي . لقد أيدت كندا ورحبت بمبادرة الممثل الشخصي للأمين العام في السعي لإيجاد حل . ونأمل بأن تؤدي هذه المبادرة بالتدريج الى اعتراف الأطراف بأن سيادة واستقلال أفغانستان يجب استعادتها وأن انسحاب القوات السوفياتية تشكل شرطا مسبقا في هذا الشأن .

١٤٢ ـ ان كندا تؤيد دون تحفظ مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة ، وتأمل في أنه يحظى بتأييد كبير . إنه يأخذ علما بصورة خاصة بضرورة الحفاظ على سيادة ووحدة أراضي أفغانستان ، وطابعها غير المنحاز واستقلالها السياسي .

١٤٣ ـ وأود أن أعرب في الختام عن الأمل في أن يعترف الاتحاد السوفياتي أخيرا بضرورة ايجاد حل منصف لأزمة أفغانستان في سبيل مصالحه الخاصة ومصالح المجتمع الدولي . ان التدخل السوفياتي قد أضر بالعلاقات الدولية ضرراً بالغاً ، ويمكن مع ذلك

Digitized by UNOG Library

اصلاح الخطأ إذا استجاب الاتحاد السوفياتي الى الرأي العالمي والى قرار الجمعية لصالح حل يمكّن شعب أفغانستان من اختيار أسلوب حياته ، وحكامه .

١٤٤ ـ **السيد كامندا وا كامندا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية)** : عند معالجة قضية أفغانستان أو قضايا أخرى معروضة على الجمعية العامة ، ينبغي على الأمم المتحدة ان لا تتحول الى ميدان لتصفية الحسابات أو الى منصة للمجادلات العقيمة وتراشق التهم القائمة على اعتبارات سياسة ضد مبادىء المنظمة النبيلة وعلى حساب جوهر القضايا ذاتها ، أي على حساب المصالح الواضحة للأمم والشعوب التي تؤمن بمنظمة الأمم المتحدة . لذلك سيقصر وفد زائير كلمته على المبادىء .

١٤٥ ـ أود أولاً أن أشيد بالأمين العام لوضوح تقريره عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين وللجهود التي بذلها في اطار تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧/٣٥ ، والذي تم اقراره ، وأود أن أذكر بأغلبية ١١١ عضوا من هذه المنظمة مما يبين الأهمية القصوى التي يوليها المجتمع الدولي بأكثريته لهذا الموقف ولعواقبه وللمبادىء التي تنطوي عليه .

١٤٦ ـ إن الوضع الذي نشأ في أفغانستان نتيجة الغزو والاحتلال الاجنبيين وتحدي المبادىء الأساسية للميثاق هو الذي أثار مشاعر أعضاء المنظمة ، وخاصة الدول الصغيرة والمتوسطة في جميع مناطق العالم ، والتي تنتسب ، مثل أفغانستان ، الى حركة البلدان غير المنحازة . وان الآثار الخطيرة على السلام والأمن الدوليين الناجمة عن التحدي ، ان لم يكن الانتهاك ، لمبادىء الميثاق الأساسية وللقانون الدولي ، هذه المبادىء التي تحددت بكل وضوح في البيان الخاص بمبادىء القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول عملاً بميثاق الأمم المتحدة ، تتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير العاجلة والفعالة التي تليق بهيبة الأمم المتحدة .

١٤٧ ـ ان هذا القلق هو ما بينه القرار ٣٧/٣٥ الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ عندما اكد من جديد « ان المحافظة على سيادة أفغانستان وسلامتها الاقليمية ، واستقلالها السياسي وعدم انحيازها ، حتمية لايجاد حل سلمي للمشكلة » . وأكد على « حق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكمة واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي أو أعمال هدامة ، أو قسر أو تقييد من أي نوع كان » . وأكده كذلك ، عندما طلب ما يلي ، أولا « انسحاب القوات الاجنبية فورا من أفغانستان » . وثانيا دعوة « جميع الأطراف المعنية الى العمل على ايجاد حل سياسي وايجاد الظروف اللازمة التي تمكّن اللاجئين الأفغان من العودة طوعا الى ديارهم بأمان وكرامة » .

١٤٨ ـ لقد انقضى عام منذ الموافقة على القرار ٣٧/٣٥ ، وسوف ينقضي عامان منذ اعتماد القرار دإط ٢/٦ دون أن يتحقق المطلب الأول وهو الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان . أما فيما يتعلق بالنداء الموجه الى جميع الأطراف المعنية للعمل على التوصل الى حل سياسي وايجاد الظروف الضرورية التي تسمح للاجئين الأفغان بالعودة الى ديارهم في أمن وكرامة ، فانه مازال موضع مماطلات وتفسيرات تثير الضمير العالمي نظراً للآلام التي يتعرض لها هؤلاء اللاجئين .

١٤٩ ـ وبفضل جهود الأمين العام يمكننا أن نعبّر عن اغتباطنا لأن الحوار ظل قائما بين الأطراف المعنية رغم كونه حوارا غير مباشر ، وان الاطراف أعربت عن رغبتها في التوصل الى حل سلمي في اطار هذا الحوار ، ورحبت بارتياح بزيارة وجهود ممثل الأمين العام الشخصي اذ رأت فيها مرحلة ايجابية للعملية الدبلوماسية التي يمكن أن تؤدي الى المفاوضات . واذا ما عبرنا عن اغتباطنا لقيام التفاهم حول الموضوعات الأساسية التي يجب أن تكون موضوع المفاوضات المقبلة ، فيجب أن نعبر من ناحية أخرى عن أسفنا للاختلافات التي ما زالت قائمة بشأن شروط المفاوضات والبيانات التي تهدف الى تجنب المشكلة من أساسها رغم أن الأطراف المعنية تود تخفيف حدة التوتر في المنطقة واستمرار الجهود المؤدية الى حل سلمي .

١٥٠ ـ وفي رأي وفد زائير يمكن لوجهة النظر التي أخذ بها القرار ٣٧/٣٥ ، أن تيسر البحث عن حل سياسي منصف يتيح لشعب أفغانستان أن يقرر مصيره بنفسه دون أي تدخل أجنبي في شؤونه الخاصة .

١٥١ ـ وفي هذا الصدد ، فمن المهم أن نذكّر بأن أي حل سلمي سياسي يتمشى مع مبادىء الميثاق والقانون الدولي لن يكون ممكنا دون تسوية المشكلة الناجمة عن تدفق اللاجئين الأفغان المستمر ، كما أن أي حل لا يقبله الشعب الأفغاني لن يؤدي الى السلام الدائم والاستقرار في هذه المنطقة . ولهذا فإننا نؤكد مرة أخرى تأييدنا لاستمرار الجهود التي أوردها الأمين العام في تقريره ونأمل أن تساعدنا على الخروج من المأزق والتقدم في طريق الحل السياسي الذي يتمشى مع أحكام القرار ٣٧/٣٥ .

١٥٢ ـ ان أي حل أو موقف لا يستهدف هذه الغاية لن يساعد الا في زيادة حدة التوتر في المنطقة والابتعاد عن امكانية التوصل الى حل مناسب لهذه المشكلة . ويتعين على الدول الأعضاء أن تتحلى بالاعتدال وضبط النفس حين تقديم اقتراحات جديدة تجنبا لتفاقم هذه المشكلة ولإستمرار معاناة الشعب الأفغاني . ومن الصعوبة بمكان ان لم يكن مستحيلاً أن يؤيد المجتمع الدولي باكثريته الكبيرة القرارات التي تهدف في النهاية الى الاعتراف بالوضع القائم وهو ما يرفضه تباعاً المعنيون به في المقام الأول أي سكان أفغانستان . وإن أي اقتراح يهدف الى الاعتراف أو الحصول على الاعتراف بشرعية الغزو أو الاحتلال الأجنبي الشائن لا يمكن أن تحظى بقبول المجتمع الدولي في الظروف الراهنة ، لأن ذلك يتعلق بحماية سيادتنا واستقلالنا واختياراتنا الاجتماعية والسياسية التي ارتضيناها بكامل حريتنا وببقاء مؤسساتنا السياسية . ولا يمكن الاقلال من أهمية هذه المخاطر التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين من خلال المساس بالحقوق السيادية للدول والشعوب ومن خلال هذا النوع من الاعتداءات ونتائجها .

١٥٣ ـ ولا شك أننا لاحظنا بارتياح ، كما ذكر تقرير الأمين العام ، أن الحكومة السوفياتية أكدت رغبتها في تسوية سلمية وأيدت استمرار الجهود سعيا للتوصل الى حل سلمي لهذه المشكلة . ونأمل في أن تتخطى جميع الأطراف ، في سبيل السلم والأمن الدوليين والتعاون الموثوق بين جميع دول العالم ، القيود التي فرضتها عليها وضعها السياسي التاريخي وحتى مصالحها الأنانية وذلك لمساعدة منظمة الأمم المتحدة في اقامة رسالتها الأساسية لحفظ السلم والأمن الدوليين في أفغانستان كما في غيرها ، وان تقوم ، أكثر من ذلك بدرء الشبهات عن العلاقات الدولية المنسجمة والتعاون بين دول العالم وذلك بالتشكيك في المبادىء التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة .

١٥٤ ـ ان مشروع القرار *A/36/L.15* يتمشى ، في جميع نقاطه ،

Digitized by UNOG Library

مع طريقة تناولنا لهذه المشكلة . ولهذا ، فان وفد زائير الذي اشترك في تقديمه سوف يصوت في صالحه .

١٥٥ ـ ليست غايتنا طعنا أو تخطيئا أياً كانا . ان الأمر يتعلق بكل بساطة ، ونحن نمر في هذه الآونة المضطربة التي يسودها القلق والشك وقلة الأمن الشاملة ، أن نعيد الى مبادىء الميثاق اعتبارها ، وأن نؤكد من جديد أن تلك المبادىء تسمح بتسوية جميع المشاكل التي قد نتعرض لها جماعات أو فرادي في وقت ما .

١٥٦ ـ وقد يتأثر مستقبل منظمة الأمم المتحدة والعالم بصورة بالغة اذا ما حاولت الدول الكبرى الاستغناء عن مبادىء الميثاق والقانون الدولي أو عملت على تجميدها كلما وجدت أن ذلك في مصلحتها . ومن المفارقات الغريبة أن على الذين ركبوا قطار التاريخ أثناء سيره ، أي تاريخ الأمم المتحدة ، لم يحضروا يالتا أو سان فرانسيسكو أن يحملوا راية الدفاع عن منظمة الأمم المتحدة وأغراضها وأهدافها وأن يذكروا الذين خلقوا هذه المنظمة بضرورة حماية هذه المبادىء .

١٥٧ ـ ولكي نجعل خاتمة هذا القرن خاتمة سعيدة وندخل القرن الحادي والعشرين بتطلع جديد لهذا العالم يكون على مستوى الآمال التي علقتها البشرية جمعاء على منظمة الأمم المتحدة ، علينا أن نؤكد تأييدنا المطلق لمبادئها من خلال مسألة أفغانستان التي أضرت هذه المبادىء .

١٥٨ ـ **السيد الغارد** (النرويج) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : لقد انقضى نحو عامين منذ أن غزت القوات السوفياتية أفغانستان . وخلال هذه الفترة كان موضوع هذا الغزو على جدول أعمال العديد من المؤتمرات والمحافل داخل وخارج منظمة الأمم المتحدة . وهناك اتفاق دولي واسع على أن التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان يمثل انتهاكا صريحا لسيادة وسلامة ووحدة أراضي والاستقلال السياسي لهذا البلد خلافاً لمبادىء القانون الدولي بما في ذلك الميثاق .

١٥٩ ـ لقد انتهك التدخل الأجنبي في أفغانستان المبادىء الرئيسية والقواعد التي يجب ان ترتكز عليها العلاقات بين الدول ، وأضر بالعلاقة بين القوتين العظميين ، وزعزع العملية السياسية الهادفة الى تحسين العلاقات بين الشرق والغرب بصفة عامة . ولا يمكن لأي بلد أن يقر وضعا نشأ عن استخدام القوة وبخرق لمبادىء القانون الدولي المعترف بها . وخاصة البلدان الصغيرة مثل بلادي التي ينبغي أن تتمسك دائما ، كأمر حيوي ، بمبادىء العلاقات بين الدولي .

١٦٠ ـ إن التسوية السياسية للوضع في أفغانستان في رأي حكومة النرويج ضرورة عاجلة . وإن لتسوية كهذه تأثيراً ايجابياً لا على العلاقات بين الشرق والغرب فحسب ، بل على مناخ العلاقات الدولية الكامل . وفي الفترة الحالية ، فان تخفيف التوتر واجب اكثر من أي وقت مضى .

١٦١ ـ وفي هذا الصدد ، أود أن أعبر عن تقدير وفدي للأمين العام ولممثله الشخصي السيد بيريز دي كويلار لجهودهما الرامية الى التوصل الى أساس لتسوية سياسة شاملة للنزاع في أفغانستان .

١٦٢ ـ لقد لاحظ وفدي ان الأمين العام ذكر في تقريره ان الخطوات التي اتخذت في اطار المشاورات الأخيرة اظهرت ان الأسلوب الذي اعتمد يمكن أن ييسر البحث عن حل سياسي منصف سيكفل للشعب الأفغاني امكانية تحديد مستقبله حراً في أي تدخل أجنبيين أياً كان . فللأمين العام ولممثله الشخصي تأييدنا الكامل في مهمتهما الهامة الشاقة .

١٦٣ ـ وللطابع الانساني اهمية بالغة حين البحث عن حل سياسي للنزاع في أفغانستان . وتزداد اعداد اللاجئين الأفغان في البلدين المجاورين باكستان وايران ترافقها جميع الآثار من آلام انسانية يتحملها اللاجئون أنفسهم اضافة الى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة للبلدان المعنية .

١٦٤ ـ ان حكومة النرويج ، رغبة منها في مواجهة المشكلة التي نشأت عن تزايد عدد اللاجئين الأفغان ، منحت ٢٥ مليون كرون نرويجي لعام ١٩٨١ لمساعدة اللاجئين ، وقد صرفت عشرة ملايين كرون من هذه المنحة عن طريق المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وهي تدرس تقديم مساعدات اضافية .

١٦٥ ـ إن الآلام الناجمة عن استمرار القتال في أفغانستان تقلق حكومة النرويج . ومن الضروري جداً بذل جميع الجهود اللازمة للوصول الى تسوية سياسية شاملة تتضمن انسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان ، وحق ممارسة الشعب الأفغاني تقرير مصيره ، ويجب ان يتمكن اللاجئون من العودة الى بلادهم وبناء مستقبل جديد بعيدا عن السيطرة والتدخل الأجنبي .

١٦٦ ـ ويتضمن مشروع القرار *A/36/L.15* هذه المبادىء الأساسية والعناصر الجوهرية لحل سياسي . ولهذا ، فان النرويج سوف تصوّت في صالحه .

١٦٧ ـ **السيد سورينهو** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : هذه هي المرة الثالثة على التوالي التي تقوم فيها الجمعية العامة ، رغم معارضة جمهورية أفغانستان الديمقراطية الشديدة ، بدراسة المسألة المسماة « الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين » . إن هذا التصرف المؤسف يخل بصورة خطيرة بأحكام الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق التي تنص صراحة على أن لا تتدخل الأمم المتحدة في الشؤون الخاصة بسيادة دولة مستقلة .

١٦٨ ـ ونحن متضامنون مع جمهورية أفغانستان الديمقراطية التي عبرت دوماً عن رأيها في أن الشؤون الداخلية لأفغانستان لا تخص سوى شعب وحكومة أفغانستان ، وأن لا حق لأحد تحت أية ذريعة أن يتدخل فيها . ولهذا ، فان دراسة الجمعية العامة للحالة المزعومة في أفغانستان في الوقت الحاضر لا تبشر بالخير بل يخشى أن تنقلب ضد دولة أو دول مستقلة أخرى بما فيها تلك الدول النامية التي ربما اشتركت في طلب ادراج هذا البند في جدول أعمال الدورة عن حسن نية ولأسباب خاصة بها .

١٦٩ ـ لقد قيل انه لُجيء الى القوة أو الى التدخل المسلح في أفغانستان . وهذا صحيح في الواقع ، ولم تقم حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بانكاره بل عرضت بطريقة واضحة ومفصلة جداً هذا التدخل المسلح وأشكال التدخل الأخرى في شؤونها الداخلية في كتاب عنوانه « الحرب غير المعلنة » الذي وزعته ادارة الاعلام والصحافة في وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ان الوقائع الحقيقية والثابتة التي ورد وصفها في الجزء الثاني ، وخاصة في الاقسام الأول والثاني والثالث من هذا الكتاب ، والتي افاض بشرحها ممثل أفغانستان صباح أمس أمام الجمعية تبين بوضوح أبعاد التدخل المسلح الحقيقية وأوجه التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان التي بررت طلب شعب هذا البلد

Digitized by UNOG Library

المقاتل المساعدة العسكرية المحدودة من بلد صديق هو الاتحاد السوفياتي الذي تربطه بأفغانستان روابط قديمة وحدود مشتركة طويلة .

١٧٠ ـ إن هذا الطلب يتمشى تماما مع أحكام المادة ٥١ من الميثاق التي نص على أنه :

« ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول ، فرادي أو جماعات ، في الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة » .

١٧١ ـ وفي نفس السياق ، فان قرار مجلس الأمن ٣٨٧ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٦ يعترف بوضوح « بالحق الطبيعي والمشروع لكل دولة ، في ممارستها لسيادتها ، أن تطلب المساعدة من أية دولة أخرى أو مجموعة من الدول » .

١٧٢ ـ كما ان رد الاتحاد السوفياتي الايجابي على طلب أفغانستان يدخل بوضوح في اطار المادة ٤ من معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية افغانستان الديمقراطية والتي تنص على :

« يقوم الطرفان الساميان المتعاقدان ، عملا بروح تقاليد الصداقة وحسن الجوار ، وطبقا لميثاق الأمم المتحدة أيضاً ، بالتشاور وباتفاق كل منهما ، باتخاذ التدابير اللازمة لصيانة أمن واستقلال وسلامة أراضي كل من البلدين »*.

١٧٣ ـ واستناداً الى هذه الأسس القانونية فاننا لا نفهم قط الدوافع التي أدت بالبعض منا ، واغلبهم من بلدان عدم الانحياز الى إثارة هذه الضوضاء حول الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية وهي بلد غير منحاز أيضا كما تذكرون بل إنها من الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز . وإننا بذلك ، وبدلا من الدفاع عن هيبة ووحدة وتضامن أعضاء هذه الحركة ، نفتح أبواب التدخل والمؤامرات بجميع أشكالها لأعداء هذه الحركة الذين يسعون الى القضاء عليها وتدميرها .

١٧٤ ـ ومن السخرية بمكان في هذا الصدد ، أن نلاحظ أن جميع الأعداء الثابتين لهذه الحركة وهم الامبرياليون والمهيمنون والرجعيون بكافة انواعهم تحولوا ، بلا خجل في هذه القضية المحزنة المزعومة ضد أفغانستان ، الى مدافعين اقوياء عن البلدان غير المنحازة وعن المبادىء الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، والتي تشمل مبادىء عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وحق الشعوب في تقرير المصير .

١٧٥ ـ ولهذا يحق لنا أن نسألهم ما الذي فعلوه هم بهذه المبادىء في الشرق الأوسط وفي الجنوب الافريقي والأماكن الأخرى وخاصة لبنان المسكين والبلاد العربية الأخرى ضحية الأعمال العدوانية المتكررة من قبل اسرائيل التي يدعمونها . وانغولا ، وبلاد خط المواجهة ضحية الاعتداءات البربرية التي ارتكبها نظام حكم الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا الذي يحمونه . ويمكننا أن نسألهم ايضا ما الذي في نيتهم ان يفعلوه لتحقيق واحترام الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وشعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال الوطني . وكم من الزمن مضى بعد أو وطئت الحقوق المقدسة لهذه الشعوب بالأقدام . والى متى سيستمر ذلك ؟

١٧٦ ـ إن المداولات التي ستجرى قريبا في الجمعية العامة حول هاتين المسألتين سوف تتيح الفرصة ، اذا ما دعت الحاجة ، لكي نميز بين المدافعين الحقيقيين وبين المزيفين عن هذه المبادىء التي أشرت اليها . وباختصار من هم المنتهكون الكبار ، في عصرنا هذا ، لحقوق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

١٧٧ ـ وبانتظار ذلك ، فان وفدي يود أن يوجه نداء عاجلاً للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز كي لا تشجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أو تقع فريسة لمن ينظمون التدخل الامبريالي والمهيمن في الشؤون الداخلية لأحد اعضائها التي تحتاج لمساعدتنا لتعزيز السلم والاستقلال في بلدها وفي المنطقة .

١٧٨ ـ وليس سرا على أحد أن الدوائر الامبريالية وحلفاءها المهيمنين الجدد ، اذ انطلقوا منذ فترة في سباق جنوني للتسلح ـ خاصة النووي ـ ويعملون بصورة محمومة لبث الفرقة بين شعوب البلدان النامية وذلك للابقاء على سيطرتهم ونفوذهم . وهذه الدوائر الاستعمارية والامبريالية ذاتها التي كدست ثرواتها وبنت قوتها بفضل الاستغلال الوحشي للشعوب ومازالت تواصل ذلك حتى اليوم عن طريق شركاتها عبر الوطنية وتعنتها للابقاء على النظام الاقتصادي الدولي الحالي الفريد ، تذرعت في الوقت الحاضر بحجة الدفاع المزعومة عن المبادىء الكبرى التي لم تتردد في انتهاكها ، وفي أن تخترع ما يسمى بحق تلقين الدروس التي اهملت منذ عهد غروتيوس للدول ذات السيادة بغية الابقاء على أوجه التوتر المؤدية الى اقامة عراقيل خطيرة أمام جهود التنمية في جميع البلدان النامية .

١٧٩ ـ ومن هذه الزاوية يجب ان ننظر الى مداولات الجمعية العامة الحالية فيما يسمى بالحالة في أفغانستان . وبعبارة أخرى ، فان الدوائر الامبريالية والهيمنة ، التي تتستر خلف البلدان غير المنحازة وتستغل اخلاص ، ان لم تكن سذاجة بعض البلدان غير المنحازة تقوم الآن بمناورات لصرف أنظار المجتمع الدولي عن المشاكل الحقيقية التي تواجه العالم بحدة ، وخاصة في جنوب غربي آسيا .

١٨٠ ـ واننا على يقين من أن البلدان غير المنحازة رغم الموقف المؤقت المتخذ من قبل بعض حكوماتها فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان ستدرك تماما الطابع الخبيث لهذه الممارسة . كما أننا متأكدون بأنه مهما كانت الظروف ، ومهما كانت التحالفات الحالية فان العدالة والحقيقة سوف تنتصران في النهاية . وعلى أية حال ، فقد أثبت التاريخ بصورة واضحة أنه لا يمكن لأية قوة مهما بلغت أن تخمد أو تعترض تطلعات وتصميم أي شعب في تقرير مصيره وحريته وكرامته واستقلاله الحقيقي .

١٨١ ـ ولتحقيق تلك التطلعات فقد حان الوقت لنا جميعا وخاصة البلدان غير المنحازة والبلدان المحبة للسلام والعدالة ، بأن تترك لشعب أفغانستان ، الفني بحضارة وثقافة عريقتين ، أن يتولى شؤونه الخاصة بنفسه بانسجام مع جميع جيرانه وبالعكس .

١٨٢ ـ وعلى أية حال ، فان تقرير مصير شعب أفغانستان ينبغي أن يقرره الشعب بنفسه ولنفسه دون أي تدخل من الخارج ، وخاصة من الأمم المتحدة التي يحظر ميثاقها صراحة هذا النوع من النشاط . وفي هذا السياق ليس شعب أفغانستان هذه الحفنة من الارهابيين المناهضين للثورة الذين يقومون بمساعدة الدوائر الامبريالية والرجعية ، وبمساعدة قوى الهيمنة في بكين بأعمال التخريب والتدمير ضد بلدهم . ان الشعب الأفغاني المناضل يتكون من ١٣ إلى ١٤ مليون أفغاني الموجودين في البلاد ويخوضون الكفاح البطولي ضد التدخل والأعمال العدوانية الناجمة عن الحرب غير المعلنة التي أثارتها وغذتها الدوائر التي أشرت اليها ، بالتواطؤ مع

* أوردها المتكلم بالانكليزية .

Digitized by UNOG Library

بعض جيران أفغانستان .

١٨٣ ـ ولكي نضع حداً لهذه الأوضاع ، التي تشكل تهديداً خطيرا للسلام والاستقرار في المنطقة فان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية كانت قد تقدمت في ٢٤ آب/اغسطس الماضي ، باقتراحات واقعية متراصة وبناءة ، لقيت تأييداً قوياً من قبل بلادي . وفي اعتقادنا أن أنسب الطرق للوصول الى تسوية سياسية يبتغيها الجميع بشأن الحالة القائمة في أفغانستان هي المفاوضات الثنائية فقط بين أفغانستان وكل من جيرانها أو ـ اذا لم يتحقق ذلك في الوقت الحالي ـ المفاوضات الثلاثية بحضور الأمين العام أو ممثله الشخصي . وهذه المفاوضات ، كما حددتها الوثيقة A/36/457 ، يجب أن لا تؤجل أكثر من ذلك اذا ما أردنا أن نعمل حقا من أجل السلم والاستقرار في جنوب غربي آسيا .

١٨٤ ـ ان الاستمرار في المناقشة الحادة داخل الجمعية العامة ، لن يؤدي ، كما لاحظه بحق ممثل الاتحاد السوفياتي ، وهو طرف من الأطراف المعنية الرئيسية ، في الجلسة ٥٨ ، الى التقدم ولا خطوة واحدة نحو تحقيق الحل المنشود بل سيزيد من خطر التوتر الناتج عن حشد القوات الأجنبية المكثف في جدار المنطقة . ومن المؤكد أن موقفاً كهذا لن يكون في مصلحة أي بلد في المنطقة ، بل سيعرضها ، على العكس ، للنتائج الخطيرة التي يمكن أن تنجم عنه .

١٨٥ ـ ان النتيجة الايجابية للمفاوضات المرسومة ، مدعومة بضمانات دولية ، ستسمح للطرفين الأفغاني والسوفياتي أن يحددا باتفاق مشترك طريقة وتاريخ سحب القوات العسكرية السوفياتية المحدودة من أفغانستان . وكما ورد بوضوح في الفقرة ٦ من ملحق الوثيقة A/36/457 المشار اليه . « ... ان كل تعجيل بابرام وتنفيذ هذه الاتفاقات التي تحول دون التدخل في شؤون أفغانستان هو تعجيل ببدء واتمام انسحاب القوات السوفياتية . ولهذا اود ان اكرر ما استمعنا اليه كثيراً بصورة جدية في هذه القاعة ، الم يحن الوقت « للعمل الجدي » اي حث الأطراف المعنية على الجلوس الى طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة من أي جانب ؟

١٨٦ ـ ان مداولات الجمعية العامة الحالية رغم وضوح طابعها غير الشرعي وكي لا تكون عقيمة تماما ، يجب أن تأخذ في الاعتبار أوجه التقدم الكبير الذي حققه شعب أفغانستان في تطبيع الأوضاع حول بلده وكذلك الجهود التي بذلها الأمين العام وممثله الشخصي منذ الدورة الماضية للجمعية وخلال النصف الأول من الدورة الحالية للتوصل الى تسوية سياسية مقبولة .

١٨٧ ـ وفي هذا الخصوص ، فقد اتخذ الأمين العام عددا معينا من التدابير خاصة لتنظيم المشاورات تؤدي الى الاعتقاد ، حسب تعبير الأمين العام ، « بأن النهج المعتمد يمكن أن يسهل بطريقة فعالة التوصل الى حل سياسي منصف » [A/36/653 ، الفقرة ٨] .

١٨٨ ـ أليس من الحكمة اذن ان نشجع ونعجّل بعملية المشاورات والمفاوضات التي بدأت بالفعل ، بدلا من المهاترات والممارسات التي لا يمكن أن تحقق أي تقدم ؟ ان وفدي اذن يدعو أعضاء الجمعية الى اتباع هذا الطريق .

١٨٩ ـ وفيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.15 فنظرا لأنه لا يعكس جميع حقائق الموقف المحيط بأفغانستان وينتحل حق التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان كما لو كان هذا البلد تحت وصاية الأمم المتحدة ويتجاهل أو يتعامى امام الحرب غير المعلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية وشعبها ، فان وفدي سوف يعارض اعتماده .

١٩٠ ـ **السيد جاسم جمال** (قطر) : ليست هذه هي المرة الأولى التي تناقش فيها الجمعية العامة الوضع في أفغانستان . ولكن دلالة هذه المناقشة تتجاوز ، مع ذلك ، أي هدف سياسي قصير الأجل ، فهي تعني أساسا ، من بين أشياء هامة أخرى ، ان المجتمع الدولي لم يعد يعتبر أن مجرد اصدار قرار بشأن قضية تهدد الأمن والسلام الدوليين ، هو في حد ذاته نهاية العمل الدبلوماسي الدولي ، مادام التهديد لا يزال قائما ، والا كان ذلك بمثابة القبول ضمنا بتفريغ هذا العمل من عناصر الايجابية الفعالة ، والتسليم بعجز الأمم المتحدة كجهاز يفترض أن مهمته الأساسية هي حل النزاعات والمشاكل الدولية ، التي تهدد أمن وسلام العالم . لذلك فان مواصلة مناقشة هذه القضية وغيرها من القضايا الهامة الأخرى ، التي كادت تصبح بندا ثابتا في جدول أعمال الجمعية العامة ، هي دليل على وجود الهوة التي لا تزال تفصل بين القول والفعل على صعيد النشاط الدبلوماسي الدولي .

١٩١ ـ لقد سبق ان عبر المجتمع الدولي عن رأيه في هذه القضية بالذات ، سواء في القرار دإط ـ ٢/٦ ، أو في القرار ٣٧/٣٥ ، حيث طالب الاتحاد السوفياتي بسحب قواته من أفغانستان والعمل على ايجاد حل للمشكلة عن طريق الوسائل الدبلوماسية السلمية طبقا لمبادىء القانون الدولي ، وبصفة خاصة ، مبادىء الميثاق التي تدعو الى نبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى .

١٩٢ ـ ومع ذلك ، فلا تزال القوات الأجنبية موجودة في أفغانستان ، بل ان استمرار تردي الأوضاع السياسية هناك يقيم الدليل على أن وجود هذه القوات قد أصبح المسؤول الأول عن تفاقم المشكلة السياسية الداخلية والحيلولة دون حلها داخليا أو بمساعدة طرف ثالث محايد ، حتى ولو كان هذا الطرف أمين عام الأمم المتحدة . وبالرغم من تقدير وفد قطر للمساعي والجهود التي ما برح الأمين العام يبذلها لتمهيد الطريق أمام المفاوضات فيما بين الأطراف المعنية ، من أجل التوصل الى حل سياسي لهذه المشكلة الا أننا نأمل مع ذلك ، نظرا لخطورة الوضع في أفغانستان وما يمثله هذا الوضع من تهديد لأمن واستقرار المنطقة بصورة عامة ، نأمل في أن يعكس الايقاع الذي تجرى به هذه الجهود مدى إلحاحية تسوية المشكلة .

١٩٣ ـ كما يرحب وفد قطر بتضافر جهود الأمين العام والسيد دي كوييار ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ، مع الجهود الدولية الأخرى التي تستهدف حل المشكلة حلا دبلوماسيا عادلا . لذلك نعلن تأييدنا للاقتراح الذي أعلنه المجلس الأوروبي في شهر حزيران/يونيه الماضي بعقد مؤتمر دولي لبحث الوضع في أفغانستان ، ونعتقد أن انعقاد مثل هذا المؤتمر سوف يعتبر توجيها لهذه الجهود الدبلوماسية الحثيثة ، وفي مقدمتها ، بطبيعة الحال ، مساعي مؤتمر الدول الأسلامية التي لم تتوقف حتى الآن .

١٩٤ ـ ان قضية أفغانستان ، شأنها شأن قضايا العصر السياسية الرئيسية ، لها شقان . الشق الأول سياسي بحت ، يتعلق أساسا بحق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره ، أي حقه في اختيار نظامه السياسي ، الذي يعبر عن تقاليده الاجتماعية والسياسية وتراثه الفكري الاسلامي ، بدون فرض أية وصاية أجنبية ، سواء أخذت هذه الوصاية شكلا مباشرا أو تخفت في صورة دعم نظام سياسي ما بقوة السلاح ، بلا أي اعتبار لارادة الأغلبية .

١٩٥ ـ ولا نعتقد ، في حالة أفغانستان بالذات ، أن هناك أدنى

Digitized by UNOG Library

دليل على أن الوضع السياسي القائم هناك ، والذي يستمد قدرته على الاستمرار من قوة سلاح جيش أجنبي ، يُعبر عن حقيقة ارادة الشعب الأفغاني الحر ، لأن الدليل على عكس ذلك يبدو جلياً للعيان . ولا يحتاج الوقوع عليه الى أقل جهد . انه يتمثل في التعبير الايجابي عن رفض الأمر الواقع والانقلاب عليه بما يشبه الانتحار . ولا يستطيع المراقب المنصف الا أن يكن مشاعر الإكبار والتقدير لبطولة المجاهدين الأفغان ، الذين يتصدون لأحدث وأعقد ما توصلت اليه تكنولوجيا الحرب الالكترونية المتقدمة بأسلحة عتيقة عفا عليها الدهر .

١٩٦ ـ اما الشق الآخر ، فهو البعد الانساني لهذه القضية . فلا شك أن رفض الشعب الأفغاني الانصياع للأمر الواقع والرضوخ لمنطق القوة قد كلفه ، ولا يزال يكلفه ، ما لا طاقة له على تحمله . فالى جانب آلاف الضحايا الذين تحصدهم أسلحة ومعدات جيش نظامي متطور ، فهناك قرابة مليونين ونصف مليون لاجىء أفغاني في باكستان وحدها ، بينما يقدر عدد اللاجئين الأفغان في باكستان وايران بحوالي خمس الشعب الأفغاني .

١٩٧ ـ ولا يمكن أن تخفف عن عمق هذه المأساة أية جهود دولية ، مهما كان حجمها ، لاغاثة هؤلاء المنكوبين . فقد علمتنا التجارب أن جهود أغاثة اللاجئين الدولي سوف يظل دائما قاصرا ، لأنه في الحقيقة جهد محدود وموقوت ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بضحايا الأوضاع والاضطرابات السياسية ، كما هو الحال بالنسبة للاجئين الأفغان .

١٩٨ ـ لهذا كان الجانبان السياسي والانساني لهذه المشكلة كلا واحدا لا يمكن تجزئته . ومن هنا كانت الحاحية السعي الى تفاوض الأطراف المعنيين من أجل حلها بالطرق السلمية . وتحقيقا لذلك فان وفد قطر يأمل في أن يؤكد المجتمع الدولي على استمرار وقوفه الى جانب حق الشعب الأفغاني المشروع في تقرير مصيره واختيار نظامه السياسي تعبيرا عن ارادته المستقلة .

١٩٩ ـ ويؤكد الوفد على ترسيخ مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الاستقلال السياسي للدول المجاورة وسيادتها وأمنها ، على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، احتراما للميثاق ، وذلك بتبني مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة الوارد في الوثيقة *A/36/L.15* الذي تقدمت به ٤٤ دولة ، ومن بينها قطر ، بأكبر عدد ممكن من الأصوات .

٢٠٠ ـ **السيد شافانا فيراج** (تايلند) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : يعلق وفد تايلند أهمية كبرى على البند المعروض علينا . وبعد القرار الذي تبنته دول عدم الانحياز في مجلس الأمن[٥] ، وبعد ان فشل مجلس الأمن في اعتماده نتيجة لافتقاره الى اجماع أعضاء المجلس الدائمين ، فان وفدي أيد دعوة دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في مسألة أفغانستان وصوت في صالح القرار دإط ـ ٢/٦ . وصوت كذلك في صالح قرار الجمعية العامة ٣٧/٣٥ .

٢٠١ ـ وقد نجمت الحالة في أفغانستان ، على نقيض الحالة في كمبوتشيا ، عن انتهاك المعايير العالمية المعترف بها في العلاقات بين الدول ومبادىء الميثاق والقواعد الأساسية للقانون الدولي . ان التدخل السوفياتي في أفغانستان هو انتهاك واضح لوحدة الأراضي والاستقلال السياسي لدولة ذات سيادة وغير منحازة ، ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في المنطقة وما وراءها . والأهم من ذلك فإن الموقف بالنسبة لهاتين الدولتين الصغيرتين غير المنحازتين أثار القلق العميق لدى المجتمع الدولي وخاصة دول العالم الصغيرة . وفي الحالتين أرسلت دول أقوى عسكريا قواتها الى أراضي جاراتها الضعيفة لتنصيب ودعم حكومات جديدة بقوة السلاح في هذه البلاد . واذا ما سمح باستمرار هذا الاتجاه ، فان الأمم الضعيفة ستجد من الصعب أن تعيش في سلام أو تحافظ على وحدة أراضيها وسيادتها .

٢٠٢ ـ لقد تابع وفد تايلند الموقف في أفغانستان بقلق عميق ودعا مرارا الى انسحاب القوات الأجنبية الكامل من أفغانستان كي يتمكن الشعب الأفغاني من أن يقرر مصيره ويختار شكل حكومته وفقا لرغباته . وان حكومتي تشعر بالارتياح العميق لاتخاذ منظمة المؤتمر الاسلامي وبلدان عدم الانحياز مبادرات بناءة مختلفة في هذا الصدد مكّنت الأمين العام عن طريق ممثله الشخصي السيد خافيير بيريز دي كوييار من مواصلة جهوده للوصول الى حل يُرضي الجميع . كما أيدت تايلند بالاشتراك مع أعضاء رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، الاقتراح المقدم من المجلس الأوروبي[٦] والرامي الى عقد مؤتمر دولي لبحث الحالة في أفغانستان للوصول الى حل سياسي شامل للمشكلة . ومن المؤسف أن جميع هذه الجهود لم تسفر حتى الآن عن أية نتائج ملموسة .

٢٠٣ ـ لقد بقيت الحالة في أفغانستان مصدرا هاما للتوتر الدولي، وزادت من حدة الشعور بعدم الاستقرار في جنوب آسيا مع استمرار القتال في أفغانستان وهجرة الملايين من اللاجئين الافغانيين الى الدول المجاورة وخاصة باكستان .

٢٠٤ ـ وإن تايلند كبلد واجه مشكلة اللاجئين كما ان عليه أن يتحملها لفترة من الزمن ، يقدر تماما العبء والضغط اللذين تشعر بها تلك الدول التي تواجه مواقف مماثلة . ان مشكلة اللاجئين الأفغان كما هو الحال بالنسبة للاجئين الكمبوتشيين ، تجد جذورها وسببها الأساسي في المشكلة السياسية ، وما لم يتم التوصل الى تسوية سياسية شاملة ، فلن يكون هناك حل دائم لهذه المشكلة الانسانية كما لا يمكن أن يقدم سلم واستقرار دائمان في هذه المنطقة الهامة من العالم .

٢٠٥ ـ ان مشروع القرار *A/36/L.15* الذي اشتركت تايلند في تقديمه ، يجب النظر اليه على انه جهد بناء آخر للوصول الى حل سلمي لمصلحة السلم والاستقرار في العالم . وان وفدي يؤيد تماما المبادىء الأساسية الأربعة المتعلقة بالحالة في أفغانستان والتي تم اعلانها في مختلف المحافل الدولية بما في ذلك دورات الجمعية العامة واجتماعات منظمة المؤتمر الاسلامي واجتماعات وزراء خارجية دول عدم الانحياز وهي : الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية ، واحترام سيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي وطابع عدم الانحياز الاسلامي لأفغانستان ، وحق شعب أفغانستان في أن يحدد شكل حكومته بعيدا عن أي تدخل خارجي مهما كان شكله ، وايجاد الشروط اللازمة لعودة اللاجئين الأفغان طوعاً في سلام وكرامة . ان جميع هذه المبادىء واردة في مشروع القرار . ولذلك ، فان لدى وفدي وطيد الأمل في أن يحظى مشروع هذا القرار بتأييد أعضاء الجمعية الكامل .

٢٠٦ ـ **السيد ماهلاتي شيرازي** (ايران) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : بسم الله الرحمن الرحيم ، سوف أبدأ بياني باقتباس من حديث للنبي محمد عليه الصلاة والسلام الذي قال : « من سمع مناديا ينادي يا للمسلمين فلم يجب ، فليس بمسلم » إن احدى اهم

Digitized by UNOG Library

القضايا التي يواجهها العالم الاسلامي اليوم هي مشكلة العدوان ، فلقد أصبح المسلمون ضحايا منافسات الدول الكبرى التي تفرض نفسها بحجة توفير الأمن أو تعزيز التنمية . وعند فشل هذه الحجج تلجأ هذه القوى الى العدوان ، مباشراً كان أو عن طريق نظمها العميلة في المنطقة .

٢٠٧ ـ والمثال الحي على مثل هذه الأعمال هو الحرب العدوانية المفروضة على ايران التي خسر فيها مئات الآلاف من الايرانيين اقاربهم أو ممتلكاتهم نتيجة لجهود الامبريالية الامريكية لتدعيم موقفها في الخليج الفارسي .

٢٠٨ ـ والمثال الآخر هو إنشاء قوات التدخل السريع في المنطقة ، التي نشهد تدريباتها في نفس هذه اللحظة . وسوف تواجه البلدان الاسلامية من الآن فصاعدا وباستمرار خطر الاحتلال العسكري من قبل هذه القوات تساعدها أعمال التجسس المستمرة بواسطة طائرات أواكس الامريكية . وفي الواقع ، انه لم يحدث قط أن وقعت أكبر وأسمى مقدسات الاسلام وتحت رحمة القوى المعادية للاسلام .

٢٠٩ ـ فالقدس يحتلها النظام الاسرائيلي الصهيوني أيضا وأهملت حقوق الفلسطينيين لعشرات السنين ، بينما تحولت القدس تحت النظام الاسرائيلي المحتل الى أكبر حصن للامبريالية الأمريكية في المنطقة .

٢١٠ ـ ومن ناحية أخرى ، فقد احتلت دولة اسلامية أخرى ، وهي أفغانستان لحوالي عامين من قبل القوات العسكرية السوفياتية بالتعاون مع نظام عميل . وكانت نتيجة هذا الاحتلال آلاف الضحايا في قرى أفغانستان وما يقرب من أربعة ملايين من اللاجئين الأفغان لم يحتملوا الحياة في بلادهم وهربوا سعيا وراء ملجأ وحماية بين اخوتهم في الدين في باكستان وايران . وقد وفر ايضا هذا الاحتلال للولايات المتحدة أكبر عذر لتوسيع وجودها المكثف في المنطقة وقمعها للحركات الاسلامية فيها .

٢١١ ـ ان جمهورية ايران الاسلامية التي تعارض من حيث المبدأ أي عمل من أعمال العدوان من جانب أية دولة ، وخاصة انها نفسها ضحية لعدوان ، لا يمكن السكوت على أعمال العدوان من جانب الدول الكبرى على الدول الاسلامية التي جئت على ذكرها آنفا .

٢١٢ ـ لقد تقدم الغرب باقتراح لحل مسألة أفغانستان . ونحن نعتقد بأنه اقتراح غير مناسب لأنه يأخذ في الاعتبار الأول مصالح الغرب ولا يتوافق في الوقت ذاته مع الحقائق الاجتماعية والدينية في أفغانستان . ومن ناحية أخرى ، كيف يمكن للغرب ان يسكت على أعمال عدوان أخرى في أجزاء أخرى من العالم الاسلامي وأن يظهر قلقه المخلص تجاه العدوان ضد الشعب المسلم في أفغانستان ؟

٢١٣ ـ ان سيادة شعب أفغانستان الكاملة على بلاده مبدأ نؤكده على الدوام . وان نظاما اسلاميا للحكم يستند الى موافقة الشعب ، هو الذي يمكن أن يعيد السلام الى أفغانستان كما أن شعب هذا البلد المسلم هو الذي يستطيع أن يميز على أفضل نحو بين الصواب والخطأ بالنسبة اليه .

٢١٤ ـ واستناداً الى هذا الرأي ، فاننا نعتبر أن مسألة أفغانستان مسألة اسلامية يمكن حلها على أفضل نحو من جانب أولئك الذين يفهمون الاسلام تماما ، وهم بالتحديد العلماء الفقهاء المسلمون . وبناء على ذلك ، فاننا نتقدم باقتراح لاعادة السيادة والسلم الى أفغانستان .

٢١٥ ـ ان تفاصيل أسلوب تنفيذ الاقتراح التالي يمكن التفاوض بشأنها بين الأطراف المعنية ، وهم المجاهدون الأفغان وباكستان وايران والاتحاد السوفياتي وبمجرد أن يقبل الاتحاد السوفياتي الاعتراف بالحقوق السيادية للشعب الأفغاني ويسحب قواته من أفغانستان .

٢١٦ ـ اننا نقترح تشكيل مجلس من العلماء المسلمين يضم ثلاثين عضواً من العالم الاسلامي ويقوم بتشكيله ممثلو المجاهدين الأفغان ، وباكستان وايران ودولة اسلامية أخرى برهنت على التزامها بالعمل ضد الامبريالية الأمريكية والصهيونية . ويشرف هذا المجلس على انشاء مجلس تأسيسي من أعيان وعلماء أفغانستان يقوم على أساس مؤقت بما يلي : أولا ، انشاء مجلس ثوري ذي سلطات تنفيذية ؛ ثانيا ، انشاء مجلس قيادي يكون مسؤولا عن الأمن بما في ذلك تشكيل قوة اسلامية لحفظ السلام تضم قوات من باكستان وايران ودولة اسلامية ثالثة تحت الاشراف العام للمجلس الاسلامي المكون من ثلاثين عضوا ؛ ثالثا ، القيام بالمهام التشريعية في الفترة الانتقالية ؛ رابعا ، اجراء انتخابات وطنية لتشكيل مجلس ، برلمان ، تكون مهمته وضع دستور اسلامي لأفغانستان يقوم بمقتضاه نظام الحكم .

٢١٧ ـ إننا على يقين أنه اذا لم يعترف الاتحاد السوفياتي بمدى كفاح الشعب الأفغاني الاسلامي ، فانه سيواجه هزيمة مخزية في أفغانستان كما واجهت الولايات المتحدة هزيمة مهينة في جنوب شرقي آسيا .

٢١٨ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية)** : أدعو الآن المندوبين الذين يرغبون في ممارسة حقهم في الرد الى الكلام .

٢١٩ ـ **السيد نايق (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : خلال مناقشات اليومين الأخيرين في الجمعية العامة ، وجهت بعض الوفود مزاعم لا أساس لها ضد بلدي مما اضطرني الى ممارسة حق الرد .

٢٢٠ ـ لقد كرر ممثل نظام كابول في الجلسة ٥٨ مزاعم ضد باكستان لا أساس لها على الاطلاق وكان رددها في الماضي ورفضناها .

٢٢١ ـ إن بيان ممثل نظام كابول بكامله كان دعاية مرسومة لتغطية الموقف الحقيقي في أفغانستان ولتغطية اعتماد نظام كابول المستمر على تأييد أجنبي من أجل استمراره . ومن المؤسف ان ممثل نظام كابول ، من أجل تحقيق هذا الهدف ، لم يتوقف عن الافتراء على باكستان وعلى قيادتها . ان بيانه مليء بالأكاذيب والمغالطات . لقد أشير مخيمات اللاجئين على ارض باكستان دون خجل بانها معسكرات تدريب . كما ان الزيارات التي تمت لمخيمات اللاجئين من قبل رئيس دولة باكستان وكبار المسؤولين في حكومة باكستان وغيرهم من كبار الزوار الأجانب ، ومن بينهم رؤساء حكومات قد وصفت بخبث على أنها برهان على تدخل في شؤون أفغانستان الداخلية . إن اساليب الدعاية المكشوفة هذه لا يمكن أن تخدع أحداً .

٢٢٢ ـ ان النظام المُنصب حاليا في كابول في حيرة من أمره لتبرير فشله في قمع روح المقاومة وتحقيق الشرعية والقبول ، وذلك رغم الدعم العسكري الأجنبي المكثف ، وان وجود حوالي مليونين ونصف مليون لاجيء في باكستان ، هو حقيقة مخجلة وصفعة في وجه النظام .

Digitized by UNOG Library

٢٢٣ ـ وكما أُكِّد مراراً على أعلى المستويات ، فان السياسة الثابتة لحكومة باكستان تقوم على عدم السماح باستخدام أراضينا لأية أعمال عدوانية ضد أفغانستان . ان الادعاء بأن السلطات والقوات المسلحة الباكستانية تشترك بطريقة ما في كفاح الشعب الأفغاني ضد النظام الحالي في كابول ، هو ادعاء كاذب واننا نرفضه بشدة . ولو كانت باكستان سمحت باستخدام أراضيها لنقل السلاح لما استعملت المقاومة الأفغانية أسلحة بدائية . وأنها حقيقة معروفة جيدا أن الأسلحة المتقدمة في أيدي المناضلين في أفغانستان هي ما استولوا عليها أثناء القتال أو ما زودتهم بها عناصر من القوات النظامية الأفغانية التي ما فتئت تهرب وتنضم الى النضال الوطني .

٢٢٤ ـ لقد استند ممثل كابول في بيانه بصورة واسعة الى منشورات مشكوك في صحتها فثلث بيانه تقريبا بني على تقرير صحفي خيالي لا أساس له ، والاستناد اليه يظهر افلاس القضية التي ساقها ممثل كابول . وهناك شواهد في الواقع كثيرة تؤكد حقيقة المقاومة الشعبية داخل أفغانستان وقدرتها على الاستمرار .

٢٢٥ ـ وأود أن أؤكد من جديد أن حكومة باكستان لا زالت ملتزمة بالسعي من اجل ايجاد حل سياسي سلمي لأزمة أفغانستان . ولن يصرفها عن بلوغ هذا الهدف السامي أي بيان استفزازي وغير مسؤول لممثل نظام كابول .

٢٢٦ ـ ان البيان الذي أدلى به ممثل الهند بعد ظهر اليوم تضمن أيضا بعض الملاحظات تتعلق بباكستان وتحتاج الى التعقيب عليها . لقد أُلمح الى أن باكستان ، باتخاذها موقف المواجهة ، فانها أدخلت أسلحة متطورة الى المنطقة ، مؤثرة بذلك على عملية الانفراج فيها . ومما يزيد في الدهشة انه في اشارته غير المباشرة الى وجود ما يقرب من ٢,٥ مليون لاجىء أفغاني في باكستان ، ذكر أن ايواء وتشجيع العناصر المنشقة قد ولد الريبة .

٢٢٧ ـ إن باكستان من دول المواجهة ، بمعنى أنه على اثر التدخل السوفياتي المسلح في أفغانستان ، وقيام المقاومة الشعبية ضد النظام المنصب في كابول ، قد أضحت ضحية لظروف لا ارادة لها فيها . فلم تستطع السلطات السوفياتية في أفغانستان ، ولا النظام الذي تدعمه من منع ملايين المواطنين الأفغان عبور الحدود بحثا عن المأوى ، مما فرض على باكستان مسؤولية انسانية لا مفر منها لتوفير الملجأ لهم . وتترتب على هذه المسؤولية آثار سياسية وأمنية بالنسبة لنا . لقد ابلغتني حكومتي اليوم ايضا عن انتهاكين خطيرين ارتكبا ضد أراضي باكستان خلال يومين على التوالي . ذلك بأن أربع طائرات عمودية أفغانية مزودة بالمدافع أطلقت صواريخا بالقرب من معسكرين للاجئين في شمالي باكستان في اليوم السابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر كما أُلقت ألغاماً مضادة للأفراد بالقرب منها في الهجوم الثاني خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية . لقد أعقب هجوم الأمس هجوم آخر تم في اليوم السابق بعدد الطائرات العمودية ذاتها المزودة بالمدافع على معسكر للاجئين . وجرح جنديان باكستانيان بسبب هذه الألغام التي أُلقيت بالقرب من مخيمات اللاجئين . ومن المشين وصف الموقف بأنه ايواء وتشجيع للمنشقين .

٢٢٨ ـ ولم يحدث أن أُدخلت أية انواع أسلحة متطورة الى المنطقة حتى الآن ، باستثناء الأسلحة المتطورة التي حصلت عليها الهند بكميات كبيرة من الاتحاد السوفياتي ومن غيره . وعلى مدار السنوات الخمس القادمة تعتزم باكستان أن تشتري من الولايات المتحدة كمية محدودة من المعدات الحديثة ، للوفاء بالحد الأدنى من احتياجاتها الدفاعية الضرورية ، وهذا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يؤثر على التفوق الذي تتمتع به الهند على باكستان ويصل بالفعل الى أربعة أو خمسة أمثال .

٢٢٩ ـ وأخيرا ، لن تسمح باكستان لأي من الأحداث الأخيرة في المنطقة بأن تعوق جهودها في تطوير علاقات حسن الجوار مع الهند . والواقع ، اننا نرى في هذه الأحداث التي قد تهدد أمن الدولتين فرصة فريدة لمواجهة الحقائق الجديدة والتكاتف في جهد مشترك يرمي الى توسيع مجالات التفاهم المتبادل والتعاون . لقد قدمنا مؤخرا عرضا اصيلا للدخول في اتفاق مع الهند لشجب استعمال القوة كتدبير لبناء الثقة بين بلدينا . ونأمل أن تقابل الهند جهودنا المخلصة ونوايانا الحسنة بالمثل .

٢٣٠ ـ **السيد ظريف** (أفغانستان) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : لقد أبدى ممثل جمهورية ايران الاسلامية في بيانه هذا المساء بعض الملاحظات الأساسية أود أن أجيب عليها بايجاز .

٢٣١ ـ بادىء ذي بدء ، ان شعب أفغانستان يبادل شعب ايران نفس المشاعر الأخوية التي أعرب عنها . وتمشيا مع هذه المشاعر قدمت جمهورية أفغانستان الديمقراطية تأييدها الكامل للثورة الاسلامية لشعب ايران ضد النظام القمعي لعملاء الولايات المتحدة الأمريكية المعروفين . وأعربنا منذ الأيام الأولى لانتصار الثورة الايرانية ، ولا سيما بعد انتصار المرحلة الجديدة من الثورة في أفغانستان ، عن رغبتنا الصادقة في تطوير العلاقات الودية القائمة على أساس مبادىء عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر ، وعلى حسن الجوار والتعاون . ويؤيد هذا بطبيعة الحال بحقيقة أن الثورتين الايرانية والافغانية تجمعهما بعض المعتقدات المشتركة . أما بالنسبة للمقترحات التي تليت الآن ، فينبغي أن أؤكد منذ البداية أن أولئك الذين تقدموا بهذه المقترحات إما أنهم لم يفهموا أصل وطبيعة ثورة نيسان/أبريل عام ١٩٧٨ في أفغانستان ، أو أنهم يرفضون فهم هذه الظاهرة ويحاولون عمداً تحريف الأحداث في بلادنا .

٢٣٢ ـ ثانياً ، لقد اتخذ اصحاب هذا المخطط المزعوم الحق في أن يتحدثوا نيابة عن شعب أفغانستان . لكن الشعب الأفغاني المسلم التقي الحر لم يطلب منهم مطلقا أن يفعلوا ذلك . فحكومته الشرعية تستطيع أن تتحدث نيابة عنه وتعبر عن رغباته وتمارس حقوقه السيادية .

٢٣٣ ـ ثالثاً ، إن ما يسمى بالمقترحات المقدمة من وزير خارجية ايران ، والتي كررها الآن ممثل ايران هي تدخل صارخ ومباشر في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية . وبصرف النظر عما يرمي اليه مقدمو هذه المقترحات فهي تعكس بطريقة موضوعية أخبث المخططات التي ترمي اليها الامبريالية العالمية وقوى الهيمنة التي تحاول أن تخمد انفاس الثورة الوطنية الأفغانية الديمقراطية وأن تعود بالشعب الأفغاني الأبي الى ظلمات العصور الوسطى .

٢٣٤ ـ رابعاً ، يعتقد مقدمو هذه الخطة بوقاحتهم المثيرة أنهم يستطيعون أن يفرضوا على الشعب الأفغاني نوع النظام السياسي الذي ينبغي أن يقوم في بلاده . إنهم يحاولون أن يفرضوا على الشعب الأفغاني حكومة تتألف من ممثلي رجال الدين الرجعيين الاجانب . ويحاولون اخضاع الشعب الأفغاني للإحتلال الأجنبي عن طريق ما يسمى بقوة حفظ السلام الاسلامية المكونة من قوات ايرانية وباكستانية . ان من يجهل تاريخ أفغانستان وتقاليد شعبه العريقة في الكفاح ضد جميع أنواع الغزاة الأجانب يمكن أن تراوده مثل هذه الأفكار الجنونية . وليس هناك من شك في أن هذه الخطة ما هي الا محاولة فاشلة من جانب القوى الرجعية الاسلامية في ايران

Digitized by UNOG Library

التي فقدت تماما أي تماشي مع الواقع لقولبة المجتمع الأفغاني طبقا لأفكاره البالية . ويبدو انها تريد أن تفرض على بقية العالم مفهومها الخاص لدور الدين الاسلامي المقدس . وما من شك ان نتيجة ذلك الفشل الذريع .

٢٣٥ ـ وفي ضوء ما ذكرت فغني عن الكلام بأن ما يسمى بالمقترحات الايرانية لا يمكن أن تكون أساسا لأي نقاش مثمر ، وهي مرفوضة تماما بصورة قاطعة . ان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تناشد مخلصة الأطراف المسؤولة في ايران أن تتحلى بالواقعية وتقبل الثورة الأفغانية كما هي وتكف عن محاولاتها لفرض مفاهيمها السياسية والدينية البالية على الشعب الأفغاني وأن تقوم بالتفاوض مع حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية لتطبيع العلاقات بين البلدين اللذين تربطهما روابط من تاريخية وثقافية وتقليدية ولغوية مشتركة .

٢٣٦ ـ وفي بيانها في ٢٤ آب/أغسطس عرضت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية على الجمهورية الاسلامية الايرانية اجراء مفاوضات للتوصل الى اتفاق لتطوير العلاقات الودية والتعاون المثمر المتعدد الأشكال بين البلدين بما في ذلك القضايا التجارية والتعاون الاقتصادي والنقل والثقافة .

٢٣٧ ـ ومازالت هذه الاقتراحات قائمة ، والحكومة الأفغانية على استعداد للمفاوضات على هذه الأسس . اننا منفتحون ومستعدون لدراسة أية أفكار واقعية قد يقدمها الجانب الايراني .

٢٣٨ ـ ومنذ قيام الثورة ضد الامبريالية في ايران اعرب الشعب الأفغاني وحكومة الجمهورية الديمقراطية لأفغانستان باستمرار عن تضامنها مع كفاح الشعب الايراني الشقيق . والشعب الأفغاني متكاتفا مع شعب ايران على استعداد لمواصلة الكفاح من أجل تحرير منطقتنا من آخر بقايا الامبريالية والسيطرة ، وخلق الظروف المؤدية الى سلام دائم وتنمية حرة ومستمرة لشعوب جنوب غربي آسيا .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠

الملاحظات

(١) انظر A/34/542 الملحق .

(٢) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الخامسة والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، الوثيقة S/14129 .

(٣) المرجع نفسه ، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٠ ، الوثيقة S/13951 .

(٤) المرجع نفسه ، السنة الخامسة والثلاثون ، الجلسة ٢١٨٧ .

(٥) المرجع نفسه ، السنة الخامسة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٠ ، الوثيقة S/13729 .

(٦) انظر : *Bulletin of the European Communities* رقم ٦ ، ١٩٨١ ، المجلد ١٤ ، الفقرة ١٣ ـ ١ ـ ١ .

Digitized by UNOG Library